Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية
MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

# سياسة الدولة العثمانية في تنظيم البريد والبرق في الولايات العربية (١٨٦٥-١٩٠٨)

**م. م منال عاشور شذر الزيدي**
**كلية التربية للبنات، جامعة الشطرة،العراق**
manalashuor123@shu.edu.iq

استلام البحث:15-06-2026 مراجعة البحث :12-07-2026 قبول البحث:06-08-2026

**الملخص**

تتناول هذه الدراسة سياسة الدولة العثمانية في تنظيم وتحديث شبكتي البريد والبرق في الولايات العربية خلال الفترة الممتدة من تأسيس "نظارة البريد والبرق" عام ١٨٦٥ حتى إعلان الدستور الثاني عام ١٩٠٨ وتهدف الدراسة إلى الكشف عن الدوافع والأبعاد المؤسسية والتشريعية والجيوسياسية التي وجهت السياسة العثمانية لنشر الاتصالات الحديثة في بلاد الشام العراق الحجاز واليمن وطرابلس الغرب وتسلط الضوء على التحول من الوسائل التقليدية (كالنظام التتري والمنازل) إلى النظام التلغرافي الحديث عقب حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) وأوضحت الدراسة أن التوسع البرقي في العهد الحميدي (١٨٧٦-١٩٠٨) لم يكن مجرد إجراء خدمي أو تقني، بل كان أداة سياسية وأمنية مركزية لتعزيز السيادة الإمبراطورية، وإحكام الرقابة المباشرة على الولاة والمجتمعات المحلية، ومواجهة التغلغل القنصلي الاستعماري الأوروبي، فضلاً عن دورها الاقتصادي في ربط الأسواق العربية بالنظام المالي والمصرفي العالمي ، كما ناقشت الدراسة التحديات الميدانية والفنية والجغرافية، والمقاومة العشائرية التي واجهت مدّ الخطوط.

**الكلمات المفتاحية:** الدولة العثمانية ، الولايات العربية، البريد والبرق، نظارة البريد والبرق، العهد الحميدي، الضبط الأمني، التحديث الإداري.

**Abstract:**
This study examines the Ottoman state policy regarding the organization and modernization of the postal and telegraph networks in the Arab provinces from the establishment of the "Ministry of Post and Telegraph" in 1865 until the Young Turk Revolution and the re-constitution in 1908. The research investigates the institutional, legislative, and geopolitical motivations that guided Ottoman central authorities in expanding modern communications across Greater Syria, Iraq, the Hijaz, Yemen, and Tripoli. It highlights the transition from traditional courier systems (Tatar and Manazil) to electric telegraphy following the Crimean War (1853–1856). The study demonstrates that the expansion of telegraphic lines during the reign of Sultan Abdulhamid II (1876–1908) served primarily as a political and security mechanism to reinforce imperial centralization, monitor provincial governors, counter European consular encroachment, and integrate regional economies into global financial markets. Furthermore, it analyzes the environmental and tribal challenges facing infrastructure projects, alongside the strict postal censorship implemented by the central state.

**Keywords :** Ottoman Empire, Arab Provinces, Post and Telegraph, Ministry of Post and Telegraph, Hamidian Era, Administrative Modernization, Security Control

**المقدمة:**

شهدت الدولة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تحولات هيكلية عميقة في بنيتها الإدارية والتنظيمية، استهدفت إعادة بناء السلطة المركزية وتعزيز أدوات التحكم في المجال الإمبراطوري المترامي الأطراف وتُعدّ نشأة وتطور المنظومة البريدية والبرقية إحدى أبرز تجليات هذا المسار التحديثي؛ إذ لم تكن مجرد اقتباس تقني شكلي من الغرب، بل جاءت استجابة لضرورات حيوية فرضها عائق المساحة الجغرافية وما نتج عنه من صعوبات في التواصل المباشر بين العاصمة إسطنبول (الأستانة) والولايات العربية النائية.

وقد شكلت حرب القرم (١٨٥٣–١٨٥٦) المنعطف الأساسي لإدراك الباب العالي للقيمة الاستراتيجية للبرق الكهربائي، حيث تبيّن للحكومة العثمانية أن سرعة انتقال الخبر والقرار تُعدّ ركناً حصيناً في إدارة الأزمات العسكرية والسياسية وتوجت هذه القناعة بصدور القرار الهيكلي عام ١٨٦٥ بدمج إدارتي البريد والبرق تحت مظلة "نظارة البريد والبرق" ،لتتحول الخدمة من ممارسات تقليدية تعتمد على الفرسان (التتار) ومحطات الاستراحة (المنازل) إلى مؤسسة سيادية موحدة ذات شخصية إدارية وميزانية وكادر وظيفي يخضع للوائح وقوانين صارمة، مثل "لائحة تنظيم البرق"

وتكتسب دراسة تنظيم البريد والبرق في الولايات العربية (١٨٦٥–١٩٠٨) أهمية أكاديمية خاصة لكونها تكشف عن طبيعة العلاقة بين المركز والأطراف خلال مرحلة التنظيمات المتأخرة والعهد الحميدي (١٨٧٦–١٩٠٨).

فقد أدرك السلطان عبد الحميد الثاني أن السيطرة على الفضاء الإمبراطوري تستلزم الإمساك بزمام "الزمن الإداري"، حيث غدا السلك البرقي وسيلة رئيسة للإدارة المباشرة، ومراقبة سلوك الولاة والموظفين، ومتابعة التحركات العشائرية والتمردات المحلية، ومواجهة الاختراق والنفوذ القنصلي الأوروبي المتزايد في المدن المرفئية كبيروت ويافا والبصرة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسة العثمانية تجاه تنظيم البريد والبرق في الولايات العربية وفق ثلاثة محاور أساسية: يدرس المحور الأول البدايات التأسيسية والتطور التشريعي والهيكلي والميداني للنظارة (١٨٦٥–١٨٧٦) ويتناول المحور الثاني الخارطة الجغرافية لمدّ الخطوط وإنشاء المكاتب في أقاليم بلاد الشام العراق الحجاز اليمن وطرابلس الغرب (١٨٧٦–١٩٠٨)؛ بينما يركز المحور الثالث على الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية ونظام الرقابة (السنسور) الذي صاحب هذا التحديث.

**أهمية البحث:**

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول سياسة الدولة العثمانية في تنظيم وتطوير شبكتي البريد والبرق في الولايات العربية خلال المدة الممتدة بين عامي 1865 و1908، وهي مدة شهدت تحولات إدارية وسياسية وتقنية مهمة في تاريخ الدولة العثمانية ، فقد أسهمت وسائل الاتصال الحديثة في إعادة تنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية والولايات وتعزيز قدرة السلطة العثمانية على متابعة شؤون الأقاليم وإصدار التعليمات ومراقبة تنفيذها بسرعة أكبر ، كما تكمن أهمية البحث في الكشف عن الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية لشبكات البريد والبرق، إذ لم تقتصر وظيفتها على تسهيل المراسلات ونقل الأخبار، بل أصبحت أداة مهمة لترسيخ المركزية الإدارية ومراقبة الولاة والموظفين والحد من النفوذ الأوروبي وتعزيز ارتباط الولايات العربية بالمركز العثماني ، كذلك يسلط البحث الضوء على التحديات التي واجهت إنشاء هذه الشبكات ومنها اتساع رقعة الولايات العربية وصعوبة التضاريس والعوامل المناخية ومقاومة بعض الجماعات القبلية والمحلية، فضلًا عن اعتماد الدولة سياسة الرقابة على المراسلات والبرقيات.

**اهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى دراسة سياسة الدولة العثمانية في تنظيم البريد والبرق في الولايات العربية بين عامي 1865 و1908، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على الظروف التاريخية والإدارية التي رافقت تأسيس وزارة البريد والبرق العثمانية عام 1865.

2. تتبع مراحل إنشاء وتوسيع شبكات البريد والبرق في الولايات العربية، ولا سيما بلاد الشام والعراق والحجاز واليمن وطرابلس الغرب.

3. بيان الدوافع السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية التي أسهمت في تبني الدولة العثمانية وسائل الاتصال الحديثة.

4. تحليل دور البريد والبرق في تعزيز سلطة الحكومة المركزية وربط الولايات العربية بالإدارة العثمانية في إسطنبول.

5. توضيح أهمية شبكات الاتصال في مراقبة الولاة والموظفين، ومتابعة الأوضاع الأمنية والسياسية في الولايات.

6. الكشف عن دور البرق والبريد في مواجهة التدخلات الأجنبية والحد من تنامي النفوذ الأوروبي في الولايات العربية.

7. دراسة أثر وسائل الاتصال الحديثة في تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية وربط المناطق العثمانية بالأسواق الإقليمية والدولية.

8. التعرف على أبرز الصعوبات والتحديات التي واجهت تنفيذ مشروعات البريد والبرق وتحليل أساليب الدولة في معالجتها.

9. بحث طبيعة الرقابة التي فرضتها الإدارة العثمانية على المراسلات والبرقيات وبيان انعكاساتها السياسية والأمنية.

10. تقييم مدى نجاح سياسة الدولة العثمانية في توظيف البريد والبرق لخدمة مشروع الإصلاح الإداري وتعزيز تماسك الإمبراطورية حتى عام 1908.

**منهجية البحث:**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال تتبع نشأة وتطور سياسة الدولة العثمانية في تنظيم البريد والبرق في الولايات العربية خلال المدة الممتدة بين عامي 1865 و1908، ويتيح هذا المنهج دراسة الأحداث والقرارات والتشريعات المرتبطة بتأسيس نظارة البريد والبرق وتحليل مراحل تطور بنيتها الإدارية والفنية، فضلاً عن متابعة انتشار مكاتب البريد وخطوط البرق في بلاد الشام والعراق والحجاز واليمن وطرابلس الغرب.

كما استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي في عرض طبيعة التنظيمات واللوائح والقوانين التي أصدرتها الدولة العثمانية لتنظيم عمل البريد والبرق وتحديد اختصاصات المؤسسات والموظفين وتنظيم الرسوم وأولويات المراسلات وآليات الإشراف الإداري

والفني ، واعتمدت كذلك على المنهج التحليلي لتفسير الدوافع السياسية والأمنية والاقتصادية التي وقفت وراء اهتمام الدولة العثمانية بتطوير وسائل الاتصال الحديثة،وتوظف الدراسة أيضاً المقاربة المؤسسية من خلال تحليل دور نظارة البريد والبرق والمديريات والمكاتب التابعة لها في تعزيز الإدارة المركزية وربط الولايات العربية بالعاصمة العثمانية ، كما تستفيد من مقاربة المركز والأطراف للكشف عن طبيعة العلاقة بين السلطة المركزية في إسطنبول والولايات العربية، وبيان كيفية استخدام البريد والبرق في إحكام الرقابة على الولاة والموظفين، وتسريع انتقال الأوامر والمعلومات، وتعزيز السيطرة السياسية والأمنية على الأقاليم،وبذلك تجمع الدراسة بين الوصف التاريخي والتحليل السياسي والإداري بهدف بيان أن تحديث البريد والبرق لم يكن إجراءً تقنياً أو خدمياً فحسب، بل كان جزءاً من سياسة عثمانية أوسع لإعادة تنظيم الدولة، وتعزيز مركزيتها، ومواجهة التحديات الداخلية والتدخلات الأجنبية خلال مرحلة التنظيمات والعهد الحميدي.

## المحور الأول: البدايات التأسيسية وتطور التشريعات البريدية والبرقية (1865–1876)

### أولاً: التحول التنظيمي وتأسيس نظارة البريد والبرق

لم تكن نشأة البريد والبرق في الدولة العثمانية حدثاً طارئاً أو اقتباساً شكلياً من الغرب، بل جاءت تتويجاً لمسار طويل من المحاولات الإدارية الرامية إلى التغلب على عائق المساحة الجغرافية المترامية للإمبراطورية، وما فرضته هذه المساحة من صعوبات في الاتصال بين العاصمة والولايات [1]. فمنذ المراحل السابقة وفي منتصف القرن التاسع عشر، كانت المراسلات الرسمية من فرامين وقرارات سلطانية وتقارير إدارية تُنقل عبر نظام "التتار" [2]. أو السعاة الراكبين، أو من خلال البريد الخيلي الذي يمر عبر محطات واستراحات محددة تعرف بـ "المنازل" [3]. وقد أدى هذا النظام دوره في فترة سابقة، لكنه بات مع مرور الوقت عاجزاً عن تلبية احتياجات الدولة الحديثة، بسبب بطئه الشديد وتعرضه لمخاطر الطريق والظروف الطبيعية والاضطرابات الأمنية، فضلاً عن عدم قدرته على مواكبة الإيقاع المتسارع للإدارة المركزية التي أخذت تتوسع في وظائفها ومهامها [4].

وقد مثل إدخال تقنية البرق الكهربائي خلال حرب القرم (1853–1856) [5]. منعطفاً مهماً في تاريخ الاتصال العثماني، إذ أتاح ربط القيادة العسكرية العثمانية بالحلفاء الأوروبيين، كما كشف للباب العالي عن القيمة الاستراتيجية الهائلة لهذه الوسيلة الجديدة في المجالين العسكري والمدني معاً ،لذا فالأمر لم يعد يتعلق بمجرد أداة تقنية حديثة، بل بوسيلة قادرة على تغيير طبيعة العلاقة بين المركز والأطراف، وتسريع انتقال الخبر والقرار، وتقليص الفجوة الزمنية التي كانت تعيق فاعلية الحكم ،لاسيما وان الدولة بدأت تنظر إلى البرق باعتباره جزءاً من مشروع التحديث الإداري، وركناً من أركان إعادة بناء السلطة على أسس أكثر سرعة وانضباطاً [6].

وفي عام 1865، اتخذت الحكومة العثمانية خطوة هيكلية حاسمة تمثلت في دمج إدارة البريد مع إدارة البرق ضمن مؤسسة واحدة سُمّيت "نظارة البريد والبرق" (Posta ve Telgraf Nezareti) [7]، في إشارة واضحة إلى انتقال الدولة من مرحلة الممارسات المتفرقة إلى مرحلة التنظيم المؤسسي الموحد وقد عُين الكاتب والإداري الشهير (أغا أفندي) أول ناظر لهذه المؤسسة وهو اختيار يعكس إدراك الدولة لأهمية الكفاءة الإدارية والقدرة على التعامل مع متطلبات التنظيم الحديث ، ولم

يكن هذا التعيين رمزياً فحسب، بل كان دالاً على طبيعة المرحلة التي بدأت فيها الدولة العثمانية تعتمد على النخبة الكتابية والإدارية في ترجمة الإصلاحات إلى أجهزة عملية فاعلة [8].

وشهدت النظارة منذ تأسيسها عملية مؤسساتية متدرجة، إذ لم يعد البريد مجرد خدمة لنقل الرسائل، بل أصبح مؤسسة سيادية تمتلك شخصية إدارية واضحة وميزانية خاصة وكادراً وظيفياً منظماً، كما جرى إخضاعه لنظام الدرجات والترقيات والمكافآت، وربطه مباشرةً بالصدارة العظمى ومجلس الوزراء، مما جعل الاتصال جزءاً من البنية الحكومية نفسها لا مجرد نشاط مساعد ويكشف هذا التحول عن أن البريد والبرق لم يكونا مرفقين تقنيين فقط، بل أداتين من أدوات الدولة في ممارسة سيادتها، وتكثيف حضورها في المجال الإمبراطوري، وتطوير أساليب الإدارة المركزية [9].لاسيما بعد أن ارتبط هذا التحول بمسار تشريعي وتنظيمي أخذ في الاتساع تدريجياً، إذ فض إدخال البرق والبريد الحديث الى ضرورة سنّ قواعد ولوائح تضبط العمل، وتحدد الصلاحيات، وتمنع التلاعب، وتؤطر العلاقة بين الموظف والدولة والمستفيدين من الخدمة [10].
وهكذا، فإن تأسيس نظارة البريد والبرق لم يكن مجرد إجراء إداري، بل كان تعبيراً عن دخول الدولة العثمانية مرحلة جديدة من التفكير في الاتصال باعتباره عنصراً بنيوياً في الحكم والإدارة، وليس مجرد وسيلة لنقل الرسائل.

**ثانياً: الأطر القانونية والتسلسل الهيكلي للخدمة**

أدى التوسع في خدمات البريد والبرق إلى ضرورة سنّ مجموعة من التشريعات واللوائح التنظيمية الدقيقة التي تُعنى بضبط الخدمة وتحديد مسؤوليات القائمين عليها وحماية سرية المراسلات وتنظيم المخالفات المالية والفنية فمع اتساع الشبكة البرقية وتزايد اعتماد الدولة عليها في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية لم يعد ممكناً الاكتفاء بأعراف إدارية عامة أو بتدابير جزئية، بل أصبح من اللازم وضع نصوص مكتوبة تنظّم طبيعة الخدمة وآليات تشغيلها وتحدّد العلاقة بين المركز والأقاليم وبين الدولة والمجتمع وبين التقنية والسلطة ومن هنا ظهرت لائحة تنظيم البرق (Telgraf Nizamnamesi) [11] .
بوصفها إحدى أهم الوثائق التنظيمية في هذا المجال ،وقد نصت هذه اللائحة على تحديد رسوم البرقيات وفق معيارين أساسيين هما: عدد الكلمات والمسافة الجغرافية، في محاولة لإرساء قاعدة مالية وإدارية واضحة تضمن الاستفادة من الخدمة من جهة وتوفر مورداً ثابتاً للنظارة من جهة أخرى [12].حيث لم يكن هذا التنظيم المالي إجراءً محاسبياً صرفاً، بل كان تعبيراً عن فهم الدولة لطبيعة البرق بوصفه خدمة تقنية ذات كلفة تشغيلية تتطلب نظاماً مالياً مرناً ومنضبطاً في الوقت نفسه ، لاسيما وان ربط الأجر بطول النص وبعد المسافة يعكس وعياً إدارياً بضرورة تقاسم كلفة الخدمة بين المستفيد والدولة، مما يحقق قدراً من العدالة التنظيمية ويمنع الفوضى في الاستخدام ولم تقتصر أهمية اللائحة على الجانب المالي، بل شملت أيضاً ترتيباً هرمياً دقيقاً لأولويات الإرسال فقد مُنحت البرقيات السلطانية والرسمية الصادرة عن الصدارة العظمى والوزارات الأولوية المطلقة تليها البرقيات العسكرية وأوامر الولايات ثم البرقيات التجارية والشخصية ويكشف هذا الترتيب عن البنية السياسية للدولة العثمانية، حيث لم تكن الخدمة البرقية حيادية أو متساوية بين الجميع، بل كانت خاضعة لمنطق السلطة وضرورات الدولة العليا ، فالبرقيات السلطانية والرسمية كانت تمثل الإرادة المركزية المباشرة، بينما ارتبطت البرقيات

العسكرية بأمن الدولة واستقرارها، أما البرقيات التجارية والشخصية فقد جاءت في مرتبة لاحقة باعتبارها خدمات مدنية لا تمس صميم السلطة [13].

ويعكس هذا الترتيب أيضاً تصور الدولة لدور البرق بوصفه أداة لتنظيم الزمن الإداري وترتيب الأولويات السياسية فسرعة انتقال المعلومة لم تعد متساوية بين جميع الرسائل، بل أصبحت محكومة بقيمة الرسالة وطبيعة الجهة المرسلة وهو ما جعل البرق جزءاً من آليات الحكم لا مجرد وسيلة اتصال وبهذا المعنى فإن التشريع البرقي لم يكن تنظيماً فنياً فقط، بل كان تعبيراً عن فلسفة سياسية ترى أن الاتصال ينبغي أن يخدم مصالح الدولة أولاً ثم المصالح الخاصة في مرتبة لاحقة.

أما من حيث التسلسل الهيكلي، فقد تميزت الخدمة البرقية والبريدية بصرامة هرمية واضحة ، فقد تمركزت السلطة التخطيطية العليا في العاصمة أستانة تحت الإشراف المباشر لنظارة البريد والبرق ومجلس الوكلاء، حيث كانت تصدر القرارات المتعلقة بالتشريعات والتعيينات والميزانيات وتوزيع المكاتب والخطوط وقد أتاح هذا التمركز للدولة توحيد معايير العمل وضمان وحدة المرجعية الإدارية والمالية والفنية، مما يعزز قدرتها على التحكم في الخدمة ومتابعتها على نطاق الإمبراطورية وفي الولايات العربية أُنشئت مديريات فرعية للبريد والبرق خضعت من الناحية الإدارية والتفتيشية للولاة لكنها بقيت مرتبطة بالنظارة في الأستانة من حيث الإشراف الفني والمالي ويكشف هذا النظام عن طبيعة العلاقة بين المركز والأطراف في الدولة العثمانية المتأخرة، إذ لم تكن هناك لامركزية كاملة، بل صيغة مزدوجة تجمع بين الإشراف المحلي والربط المركزي فالوالي كان يشرف على التنفيذ اليومي غير أن الخطوط العامة للتشغيل والتمويل والتجهيز كانت تأتي من العاصمة ، لاسيما وان هذا الترتيب قد سمح للدولة بالحفاظ على وحدة الجهاز البريدي والبرقي مع الاستفادة من الإدارة المحلية في تسيير الشؤون اليومية [14].

وبرزت مديرية ولاية سوريا في دمشق ومديرية ولاية بغداد بوصفهما مركزين رئيسيين للإدارة الإقليمية، نظراً لأهميتهما الجغرافية والإدارية والتجارية ، فدمشق كانت مركزاً حيوياً لبلاد الشام تربط الداخل الشامي بالموانئ الساحلية وبالعاصمة بينما مثلت بغداد حلقة أساسية في العراق العثماني، لما لها من موقع يربط الولايات الداخلية بالمناطق الحدودية ومسارات التجارة نحو الخليج، ومن ثم، فإن اختيار هاتين المدينتين لم يكن عشوائياً، بل جاء استجابة لحاجات استراتيجية تتعلق بكثافة الحركة الإدارية والتجارية واتساع المجال الجغرافي وتفرعت عن هذه المديريات الإقليمية شبكة واسعة من المكاتب التنفيذية والمحطات الفرعية الموزعة في الموانئ والمراكز الحدودية والأقضية الحيوية، مثل مكتب بيروت ومكتب القدس في بلاد الشام، ومكتب البصرة ومكتب الموصل في العراق ولم تكن هذه المكاتب مجرد محطات لاستلام الرسائل وتسليمها، بل كانت مراكز اتصال تربط بين السلطة المركزية والمجال المحلي، وتؤدي دوراً في تسهيل المراسلات الرسمية والتجارية، كما تمنح الدولة قدرة أكبر على مراقبة تدفق المعلومات والوثائق في الفضاء الإمبراطوري وبذلك تحولت شبكة البريد والبرق إلى أداة عملية لإعادة تنظيم المجال الإداري، وتقليص المسافة بين المركز والأطراف [15].

ومن جهة أخرى، أسهم إصدار أول طابع بريدي رسمي في عهد السلطان عبد العزيز في إضفاء طابع قانوني ورمزي على المراسلات وربطها مباشرة بنظام الدولة المالي والإداري ، فظهور الطابع لم يكن مجرد وسيلة لتحصيل الرسوم، بل كان

إعلاناً عن أن البريد أصبح مؤسسة رسمية ذات احتكار قانوني وأن الرسالة لا تنتقل إلا ضمن إطار مرخص ومختوم باسم الدولة ، كما ساعد الطابع البريدي على تعزيز موارد النظارة من خلال توفير دخل منتظم يمكن توظيفه في تطوير الخدمة وتوسيعها ويكتسب هذا التطور أهمية خاصة لأنه يعبر عن انتقال البريد من خدمة بسيطة إلى مؤسسة سيادية تحمل دلالة مالية وإدارية وسياسية في آن واحد [16].

**ثالثاً: التحديات الفنية والميدانية في الولايات العربية**

لم يكن انتقال المنظومة البريدية والبرقية إلى الولايات العربية انتقالاً سلساً أو خالياً من العقبات، بل واجه منذ بداياته سلسلة من التحديات الفنية والميدانية التي كشفت عن الفجوة بين التصور المركزي للتحديث وبين الواقع الجغرافي والاجتماعي المعقد في الأطراف ، فبينما بدت الخطط التنظيمية في الأستانة واضحة ومتكاملة من حيث الهيكل والغاية، اصطدمت عملية التنفيذ في الولايات العربية ببيئة شديدة التنوع، تتداخل فيها العوامل الطبيعية مع البنية القبلية المحلية، وتتقاطع فيها المصالح الاقتصادية مع الحساسية السياسية تجاه مظاهر التغلغل الإداري المركزي، ومن ثم، فإن دراسة هذه التحديات لا تكشف فقط عن صعوبات تقنية، بل تبرز أيضاً حدود المشروع التحديثي العثماني عندما انتقل من مستوى التنظيم النظري إلى مستوى التطبيق العملي في المجال العربي [17] .

فقد تمثل التحدي الأول في العوامل الجغرافية والمناخية التي حكمت طبيعة الانتشار البرقي والبريدي في الولايات العربية فقد امتدت الخطوط البرقية عبر مسافات شاسعة تفصل بين المدن الكبرى والمراكز الإدارية من جهة وبين المناطق الصحراوية أو الجبلية من جهة أخرى، وهو ما جعل عملية مدّ الأسلاك والمحافظة عليها مهمة شاقة ومكلفة ، لا سيما و أن طبيعة الأرض في كثير من الولايات العربية لم تكن مهيأة لاستقبال هذا النمط من البنية التحتية الحديثة ، إذ واجهت الخطوط البرقية أخطاراً متكررة ناجمة عن الرياح الشديدة والعواصف الرملية والأمطار الموسمية والتعرية الطبيعية، فضلاً عن تأثير الحرارة المرتفعة والرطوبة في بعض المناطق الساحلية وقد أدى ذلك إلى تكرار الأعطال والانقطاعات الأمر الذي استدعى تخصيص موارد مستمرة للصيانة والإصلاح وهو ما شكّل عبئاً مالياً ثقيلاً على ميزانيات الولايات، خاصة في المناطق التي كانت تعاني أساساً من ضعف الموارد وقلة الكوادر الفنية ،ولم تكن المشكلة في طبيعة البيئة وحدها، بل في اتساع المجال الجغرافي الذي يتعين تغطيته بشبكة محدودة نسبياً من الخطوط والمراكز ، فالمسافات الطويلة بين المدن والقرى وغياب البنية التحتية الحديثة في كثير من المواقع جعلا من عملية الإشراف والمتابعة أمراً معقداً وكانت أي حادثة قطع أو تلف في الأسلاك تتطلب وقتاً وجهداً لإصلاحها الأمر الذي حد من الفعالية المنتظرة من الخدمة البرقية ومن هنا، فإن البرق في الولايات العربية لم يكن مجرد جهاز تقني يُركب وينتهي الأمر، بل كان مشروعاً دائماً للصيانة والمراقبة والتجديد، وهو ما جعل كلفته الفعلية أكبر مما افترضته الإدارة المركزية في البداية ، لاسيما و أن هذا الواقع أظهر أن التقنية الحديثة مهما بلغت أهميتها لا يمكن أن تعمل بكفاءة بمعزل عن ملائمة البيئة الحاضنة لها [18].

أما التحدي الثاني فتمثل في الاستهداف المحلي والعشائري لأسلاك البرق وأعمدتها الخشبية في بعض المناطق النائية ، فقد واجهت هذه المنشآت في مراحلها الأولى قدراً من التوجس والرفض من قبل بعض الجماعات المحلية التي نظرت إليها

باعتبارها رمزاً مادياً للتغلغل الحكومي والرقابة المركزية، لا سيما في البيئات التي كانت تملك تقاليد راسخة من الاستقلال النسبي أو التي اعتادت التعامل مع السلطة العثمانية عبر وسطاء محليين ولم يكن هذا التوجس نابعاً بالضرورة من رفض للتقنية ذاتها، بل من إدراك ضمني لوظيفتها السياسية، إذ مثّل السلك البرقي بالنسبة إلى بعض العشائر وسيلة لتكثيف الحضور الحكومي وتسهيل انتقال القوات وتسريع جمع المعلومات وبالتالي تقليص هامش الحركة المحلي ، ومن ثم، فإن مقاومة هذه الخطوط كانت تحمل أبعاداً سياسية واجتماعية تتصل بعلاقة السكان المحليين بالدولة أكثر مما تتصل بجوهر الوسيلة التقنية نفسها [19].

وقد اتخذ هذا الاستهداف أشكالاً متعددة من بينها العبث بالأسلاك أو نزع الأجزاء الخشبية أو استخدام المواد المعدنية والخشبية المكونة للأعمدة في أغراض محلية وإعمارية وفي بعض الحالات كان الأمر يتجاوز الاستفادة المادية إلى فعل رمزي يعبر عن رفض ضمني لهيمنة الدولة أو لتجسيداتها المادية في المجال العام والجدير بالذكر أن هذه الاعتداءات لم تكن دائماً منظمة أو ذات طابع سياسي واضح، بل كانت أحياناً نتيجة مباشرة لحاجة السكان المحليين إلى مواد البناء أو الوقود أو الخشب في بيئات تعاني من الندرة ،لذا فإن النتيجة في الحالتين كانت واحدة هي تعطيل الخدمة ورفع كلفة الحماية وإجبار الإدارة على تخصيص موارد بشرية وعسكرية لصون البنية التحتية البرقية وهذا يكشف عن أن التحديث التقني لم يكن بمعزل عن الاقتصاد السياسي للمجال المحلي، بل كان يدخل في صدام مباشر مع أنماط الاستعمال المحلي للموارد ومع تصورات السكان عن الدولة وحدود سلطتها [20].

وتجدر الأشارة كذلك الى أهمية النقص في الكوادر المؤهلة وهو تحدٍ فرض نفسه بقوة في الولايات العربية، فقد كانت إدارة البريد والبرق تحتاج إلى موظفين يمتلكون معرفة فنية دقيقة باستخدام أجهزة السلك والقدرة على التعامل مع رموز مورس، فضلاً عن الإلمام باللغة التركية العثمانية بوصفها لغة الإدارة المركزية واللغة العربية بوصفها لغة الأهالي والموظفين المحليين وأحياناً اللغة الفرنسية في المكاتبات الدولية أو المراكز ذات الصلة بالتبادل الخارجي ، وهذا التعدد في المتطلبات جعل العثور على موظفين يجمعون هذه المهارات أمراً صعباً خاصة في الولايات التي لم تكن فيها مدارس فنية كافية أو تقاليد إدارية متخصصة في هذا المجال ونتيجة لذلك اضطرت النظارة إلى استقدام فنيين من الأستانة أو إرسال بعثات تدريبية محددة من أبناء الولايات إلى العاصمة في محاولة لتكوين نواة محلية قادرة على إدارة الخدمة واستمرارها.

غير أن مشكلة الكوادر لم تكن فنية فقط، بل كانت أيضاً مشكلة إدارية وثقافية فالموظف البرقي لم يكن مجرد ناقل للمعلومات، بل كان وسيطاً بين المركز والأطراف وبين اللغة الرسمية واللغة المحلية وبين التقنية الحديثة والواقع الاجتماعي المتنوع وهذا الدور الوسيط تطلب مستوى عالياً من الانضباط والدقة والولاء الإداري وهي عناصر لم يكن من السهل توفيرها على نطاق واسع في المراحل الأولى ، كما أن نقص الخبرة أدى في أحيان كثيرة إلى أخطاء في النقل أو التأخير أو سوء فهم التعليمات، مما انعكس على فاعلية الخدمة وثقة الجمهور بها ومن هنا، فإن تكوين الكوادر كان جزءاً لا يتجزأ من مشروع بناء الدولة لأنه لا يكفي أن تمتلك الدولة الأسلاك والأجهزة ما لم تمتلك أيضاً الأفراد القادرين على تشغيلها ضمن منطقها المؤسسي [21].

وفي ضوء هذه التحديات الثلاثة يتضح أن التجربة البرقية والبريدية في الولايات العربية كانت تجربة صعبة ومركبة جمعت بين الطموح المركزي الكبير وبين الواقع المحلي المقاوم أو غير المهيأ، فقد أرادت الدولة العثمانية أن تجعل من البريد والبرق أداة لتكثيف حضورها في المجال العربي وتسهيل الاتصال بين الأستانة والولايات وإعادة إنتاج السلطة على أسس أكثر سرعة وانتظاماً ، إلا أن التنفيذ العملي كشف عن أن هذا الهدف لم يكن قابلاً للتحقق بسهولة بسبب تداخل العوامل الطبيعية والاجتماعية والإدارية ، فالتقنية الحديثة حين تنتقل إلى بيئة واسعة ومتنوعة ومشحونة سياسياً لا تعمل بوصفها أداة محايدة، بل تتحول إلى موضوع تفاوض وصراع وإعادة تعريف بين المركز والمجتمع المحلي [22].

وأستناداً الى هذا التوجه ، يمكن القول إن مقاومة بعض القبائل والجماعات المحلية لخطوط البرق في بداياتها لم تكن ناتجة عن "عداء فطري للتطور التقني" كما ذهبت بعض الأدبيات، بل كانت تعبيراً عن وعي سياسي واجتماعي بوظيفة هذه التقنية في إعادة تشكيل العلاقة مع الدولة فقد أدركت هذه القوى أن السلك البرقي ليس مجرد أسلاك وأعمدة، بل هو قناة للسيطرة وأداة لتقليل زمن الاستجابة الحكومية ووسيلة لتسهيل وصول القوات وجباية الضرائب ومراقبة المجال المحلي وعليه، فإن ما بدا في الظاهر كرفض للتحديث كان في جوهره رفضاً لتمدد السلطة المركزية عبر وسائط جديدة أكثر فعالية وهذا التفسير يساعد على تجاوز القراءة السطحية التي تفسر الصراع مع التقنية بوصفه صراعاً بين "الحداثة" و"التقليد"، إذ إن الواقع كان أكثر تعقيداً من ذلك، وكان مرتبطاً بتوازنات السلطة ومصالح الجماعات المحلية ومخاوفها من تقلص استقلالها النسبي ،كما أن هذا الجانب يكشف عن أن تحديث البنية الاتصالية في الدولة العثمانية لم يكن مجرد مشروع هندسي، بل كان مشروعاً سياسياً وإدارياً في المقام الأول فالبريد والبرق لم يسهلا فقط تداول الرسائل، بل أسهما في إعادة تشكيل مفهوم الزمن الإداري وتقليص المسافة السياسية بين العاصمة والأطراف وتكريس مركزية القرار [23].

ومن هنا فإن التحديات الفنية والميدانية لم تكن عائقاً خارجياً عن المشروع، بل جزءاً من طبيعة المشروع نفسه حين يدخل إلى فضاء عربي واسع ومتعدد البنى والولاءات ولذلك، فإن نجاح الدولة في توسيع الخدمة لا ينبغي أن يُقاس فقط بعدد الخطوط أو المكاتب، بل بقدرتها على تكييف هذه الخدمة مع الواقع المحلي وتوفير الكوادر وضمان الحماية وتحويل التقنية إلى أداة فعالة في الإدارة والحكم وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى المرحلة الممتدة بين تأسيس الخدمة البرقية والبريدية وبين نهاية عام 1876 بوصفها مرحلة تأسيسية محفوفة بالتوتر بين المركز وبين التقنية والبيئة وبين الطموح الإداري والقدرة التنفيذية وقد أظهرت هذه المرحلة أن الدولة العثمانية كانت تمتلك الإرادة في التحديث لكنها كانت تواجه في الوقت نفسه شروطاً مادية وبشرية معقدة تحد من سرعة هذا التحديث وانتظامه ومع ذلك، فإن ما تحقق في الولايات العربية خلال هذه الفترة أسّس لبنية اتصالية مهمة ستظل آثارها حاضرة في المراحل اللاحقة من تطور الإدارة العثمانية في المشرق العربي [24].

## المحور الثاني: مدّ خطوط البرق وتأسيس المكاتب البريدية في الولايات العربية (1876–1908)

شهدت الفترة الممتدة بين عامي 1876 و1908، وهي المترادفة مع عهد السلطان عبد الحميد الثاني تحولاً بارزاً في البنية التحتية للمواصلات والاتصالات داخل الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية فقد أدركت السلطة المركزية أن مواجهة

التحديات الداخلية، ولا سيما تزايد النزعات الانفصالية والاضطرابات المحلية إلى جانب التصدي للتغلغل الاستعماري الأوروبي يقتضي إعادة تنظيم المجال الإمبراطوري عبر شبكة اتصالات أكثر سرعة وانضباطاً ومن ثمّ، لم يعد البريد والبرق مجرد وسيلتين لنقل الأخبار والمراسلات، بل أصبحا أداة سياسية وإدارية أساسية لإعادة ربط الأستانة بالأطراف وتقليص أثر المسافات الجغرافية وتكثيف حضور الدولة في المناطق البعيدة والحدودية ، وقد تميزت هذه المرحلة باتساع غير مسبوق في مدّ الخطوط البرقية وإنشاء المكاتب البريدية، بحيث لم تقتصر الخدمة على مراكز الولايات الكبرى، بل امتدت لتشمل الأقضية والنواحي والموانئ الاستراتيجية والنقاط الطرفية التي تمثل أهمية خاصة من الناحية الأمنية والاقتصادية والعسكرية ،وقد اتخذ هذا التوسع بعداً إقليمياً متكاملاً، إذ سعت الدولة العثمانية إلى إنشاء شبكة محورية تربط أربعة أقاليم عربية رئيسية بالمركز: بلاد الشام، والعراق، والحجاز واليمن، وطرابلس الغرب وفي كل واحد من هذه الأقاليم اتخذت شبكة الاتصالات شكلاً يتناسب مع طبيعة المجال ووظيفته السياسية والاقتصادية [25] .

**أولاً: شبكة البريد والبرق في بلاد الشام**

تُعد بلاد الشام من أكثر الأقاليم العثمانية أهمية في مشروع التحديث البرقي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وذلك بحكم موقعها الجغرافي الفريد الذي جعلها منطقة وصل حيوية بين الأناضول والجزيرة العربية وبين الداخل العثماني والساحل الشرقي للبحر المتوسط، فضلاً عن كونها مجالاً تتقاطع فيه الاعتبارات السياسية والاقتصادية والدينية والعسكرية، ومن هذا المنطلق، لم يكن إدخال البرق إلى بلاد الشام مجرد خطوة تقنية ضمن مسار تحديث أدوات الدولة، بل كان جزءاً من سياسة عثمانية أوسع هدفها إعادة تنظيم المجال الإمبراطوري على نحو أكثر فعالية وتكثيف حضور السلطة المركزية في الولايات البعيدة، وتسريع تداول المعلومات والأوامر الرسمية في مرحلة اتسمت بتزايد التحديات الداخلية والضغوط الخارجية على الدولة ، وقد اكتسبت هذه الشبكة الاتصالية أهمية خاصة في منطقة كانت تشهد تحولات اقتصادية متسارعة ونمواً في الحركة التجارية وتنامياً في الأهمية الاستراتيجية للموانئ والمدن الكبرى إلى جانب ارتباطها الوثيق بمسألة الحج وبطريق الحجاز وبالمجال العربي الأوسع [26].

لقد شكلت ولاية سوريا ومركزها دمشق قلب هذه الشبكة الاتصالية في الداخل الشامي ، فدمشق لم تكن مجرد عاصمة إدارية لولاية واسعة، بل مثّلت عقدة مركزية في منظومة الاتصال العثمانية منها تتفرع الخطوط نحو الشمال والجنوب والساحل والداخل، وقد ربطت الخطوط البرقية دمشق ببيروت وطرابلس من جهة، كما امتدت جنوباً نحو حوران والقدس ويافا من جهة أخرى وهو ما أتاح للدولة العثمانية أن تخلق شبكة متماسكة نسبياً تربط بين المراكز الأساسية في بلاد الشام وتختصر الزمن الإداري الذي كانت تفرضه المسافات الواسعة ولم يكن هذا الامتداد البرقي محصوراً في البعد الإداري فقط ، بل كان يعكس أيضاً إعادة تشكيل المجال السياسي نفسه، إذ أصبحت البرقية أداة لمتابعة الأوضاع الأمنية وضبط التحركات المحلية، وتنسيق العلاقة بين المركز والأطراف خاصة في مرحلة كانت فيها السلطنة أكثر حاجة إلى السرعة والدقة في اتخاذ القرار ومراقبة الأقاليم الحساسة [27].

وتجدر الأشرة الى إن أهمية دمشق في هذا السياق لا تعود فقط إلى كونها مركزاً إدارياً، بل أيضاً إلى موقعها التاريخي بوصفها نقطة التقاء بين طرق التجارة القديمة والجديدة وبين الداخل الزراعي وبين المجال الشامي والمجال العربي الأوسع ،ولذا فإن إدخال البرق إليها ثم ربطها بالمراكز المحيطة بها لم يكن عملاً معزولاً، بل جاء منسجماً مع سياسة عثمانية تسعى إلى جعل المدينة مركزاً للقيادة والاتصال في إقليم شديد الحيوية، كما أن التوسع البرقي في اتجاه حوران والجنوب لم يكن منفصلاً عن الاعتبارات العسكرية والأمنية، إذ كانت هذه المناطق تمثل المجال الأقرب إلى خط الحجاز وكانت الدولة توليها أهمية خاصة بوصفها مناطق عبور ومراقبة وتموين، فضلاً عن كونها مرتبطة مباشرة بأمن طريق الحج وبالوجود العسكري والإداري العثماني في البادية والجنوب الشامي ،وقد بلغ هذا البعد الاستراتيجي ذروته مع تشييد سكة حديد الحجاز في مطلع القرن العشرين، إذ جرى إنشاء خطوط برقية موازية لمسار السكة الحديدية مما يتيح للدولة متابعة حركة القطارات وتنظيم الاتصالات العسكرية وتأمين القافلة الحجية وربط الحجاز بدمشق ثم بمركز الدولة بطريقة أكثر انتظاماً ومن هنا تتجلى بوضوح العلاقة بين البرق والسكك الحديدية بوصفها علاقة تكامل في بنية السلطة العثمانية الحديثة ، فالبرق لم يعد مجرد وسيلة لنقل الرسائل الرسمية، بل أصبح جزءاً من شبكة تحكم واسعة تشمل المراقبة والتنقل والإمداد والتنظيم ، لاسيما و أن هذا الترابط بين وسائل النقل والاتصال يكشف عن وعي الدولة العثمانية المتأخر بأهمية السيطرة على المجال عبر التكنولوجيا لا عبر القوة العسكرية وحدها فالمجال لم يعد يُدار فقط بالوجود المادي، بل أيضاً بسرعة المعلومة وانسيابها بين المراكز الإدارية ،لا سيما دمشق وحوران ودرعا ومناطق الامتداد نحو الجنوب تحولت إلى فضاء استراتيجي بالغ الحساسية داخل المشروع العثماني العام [28].

أما ولاية بيروت التي أُنشئت سنة 1888، فقد اكتسبت بدورها مكانة خاصة في منظومة الاتصالات العثمانية وذلك بوصفها ولاية ساحلية نشأت في سياق النمو الاقتصادي والتجاري المتسارع الذي شهده الساحل الشامي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد تحولت بيروت تدريجياً إلى أحد أكبر المراكز الحضرية والاقتصادية في المشرق العربي وإلى نقطة اتصال رئيسية بين الداخل الشامي والعالم الخارجي ، ومن ثمّ، فإن مكتب البريد والبرق في بيروت لم يكن مجرد مرفق إداري محلي، بل غدا مركزاً اتصالياً متقدماً يربط المدينة بالداخل وبالعالم المتوسطي في آنٍ واحد ،وقد ساعد هذا الوضع على جعل بيروت أكثر المدن الشامية انخراطاً في شبكات الاتصال الحديثة خاصة مع ازدياد أهمية الميناء وتنامي دور الشركات الأوروبية واتساع حركة البضائع والمسافرين وتزايد الحاجة إلى وسيلة اتصال سريعة تتناسب مع طبيعة النشاط التجاري والبحري المتنامي ، واللافت للنظرفي حالة بيروت ارتباطها المبكر والخاص بالكابلات البحرية التي أقامتها شركات أجنبية بامتيازات عثمانية مشروطة، فقد ربطت هذه الخطوط الساحل الشامي بمدن ومراكز متوسطية مثل أثينا وقبرص والإسكندرية الأمر الذي جعل بيروت جزءاً من شبكة اتصالية عابرة للحدود العثمانية تمتد إلى فضاء أوسع تحكمه المصالح الأوروبية والمنافسة الدولية ولم يكن هذا التطور مجرد إضافة تقنية، بل حمل دلالات سياسية واضحة ، إذ إن الكابل البحري لم يكن أداة اتصال فقط، بل كان أيضاً وسيلة نفوذ ومراقبة وإدماج غير مباشر في منظومة الاقتصاد الإمبراطوري الأوروبي [29].

ومن هنا يمكن القول إن بيروت شكلت نموذجاً مركباً لعلاقة الدولة العثمانية بالتحديث فهي من جهة استفادت من التكنولوجيا الحديثة لتعزيز موقعها الإداري والاقتصادي ومن جهة أخرى أصبحت أكثر انكشافاً أمام الاختراق الأوروبي الذي استثمر هذه البنى الاتصالية لتوسيع حضوره في شرق المتوسط.

وهذا يعني أن شبكة الاتصالات في بيروت لم تكن منفصلة عن البنية السياسية العامة للمرحلة، بل كانت جزءاً من التحول الذي شهدته المدن الساحلية العثمانية إلى مراكز وسيطة بين الداخل المحلي والعالم الخارجي لقد أصبحت بيروت بوابة للسلع والأخبار والأفكار والرسائل، كما أصبحت موقعاً يلتقي فيه النفوذ العثماني مع المصالح القنصلية والتجارية الأجنبية وهو ما يفسر أن البريد والبرق فيها لم يظلا مجرد أدوات خدمة، بل تحولا إلى مؤشر على تغير طبيعة المدينة نفسها وعلى اندماجها في فضاء اتصالي واقتصادي أوسع من حدود الولاية ولذلك فإن دراسة بيروت في هذا السياق تكشف عن جانب مهم من تاريخ التحديث العثماني وهو الجانب الذي يوضح أن الحداثة لم تدخل المجال العثماني بوصفها مشروعاً خالصاً للدولة، بل جاءت محمّلة أيضاً بعلاقات تبعية وتنافس وتداخل مع القوى الأوروبية [30].

وفي ولاية حلب اتخذت شبكة البرق بعداً آخر يرتبط بالوظيفة التجارية التاريخية للمدينة فحلب كانت منذ قرون من أهم المراكز الحضرية في بلاد الشام واحتفظت بمكانتها بوصفها حلقة وصل بين الأناضول والعراق وبلاد الشام وبين الداخل الزراعي والشبكات التجارية الدولية ولذلك فإن إدخال البرق إليها لم يكن خطوة معزولة، بل جاء امتداداً لمنطق الدولة في ربط المدن الكبرى ببعضها ضمن شبكة اتصال أكثر انتظاماً وقد عززت هذه الخطوط ارتباط حلب بدمشق وبيروت كما أسهمت في إدماجها في الإطار الاتصالي العثماني الأوسع بما يخدم المراسلات الرسمية والتجارية معاً ولم تكن أهمية حلب في هذا السياق نابعة فقط من ثقلها الاقتصادي، بل أيضاً من موقعها الحدودي بين مجالات متعددة الأمر الذي جعلها بحاجة إلى وسيلة اتصال تتلاءم مع طبيعة حركة التجارة والإدارة فيها كما أن حلب بحكم كثافتها السكانية وتنوعها الاجتماعي والديني والاقتصادي كانت من المدن التي استفادت من البرق في تسريع الصلة بين الأسواق والإدارة والمراكز الرسمية ، وقد مكنها هذا الوضع من الحفاظ على دورها التاريخي ضمن بنية الدولة حتى وإن كانت قد بدأت تواجه في أواخر العهد العثماني منافسة متزايدة من مدن ساحلية صاعدة وعلى رأسها بيروت ،ومن الملاحظ هنا، فإن البرق في حلب يمكن قراءته بوصفه عنصراً من عناصر الحفاظ على التوازن بين الداخل والخارج وبين المركز والأطراف وبين الدولة والسوق ، كما أنه يعكس بوضوح أن التحديث العثماني لم يكن متجانساً في كل الولايات، بل اتخذ أشكالاً مختلفة تبعاً لطبيعة كل مدينة ووظيفتها التاريخية وموقعها داخل الاقتصاد الإقليمي [31].

أما متصرفية القدس، فقد احتلت موقعاً شديد الخصوصية داخل شبكة الاتصالات العثمانية، ليس فقط بسبب وضعها الإداري المميز، بل أيضاً بسبب مكانتها الدينية والسياسية الحساسة فالقدس كانت مركزاً رمزياً بالغ الأهمية داخل العالم الإسلامي والمسيحي على السواء وهو ما جعل الدولة العثمانية توليها اهتماماً خاصاً في مجالات الإدارة والأمن والاتصال وقد شملها التوسع البرقي الذي ربطها بدمشق ويافا وغزة وغيرها من المراكز المجاورة الأمر الذي عزز قدرة الحكومة على مراقبة الأوضاع في منطقة تشهد كثافة دينية وديموغرافية وتنافساً دولياً ملحوظاً كما أن ربط القدس بالشبكة البرقية لم يكن

مجرد إجراء إداري، بل كان جزءاً من سياسة أوسع تهدف إلى تثبيت حضور الدولة في منطقة تشهد تدخلاً أجنبياً متزايداً سواء عبر القنصليات أو البعثات أو النشاط التجاري والديني الأوروبي [32].

وتبرز أهمية يافا أيضاً بوصفها المنفذ البحري الأهم لفلسطين الداخلية وأحد المراكز التي استفادت من ارتباطها البرقي بالقدس ودمشق ، وقد أسهم هذا الربط في تسهيل نقل الرسائل الرسمية ومتابعة شؤون الحج والزائرين وتنظيم الحركة في منطقة كانت تشهد تزايداً في أعداد المسافرين والحجاج والتجار ، كما أن الاتصال البرقي بين القدس ويافا كان له دور مهم في تعزيز الرقابة على الساحل الجنوبي لبلاد الشام خاصة في ظل تصاعد الأهمية الاقتصادية للميناء وتنامي الحضور الأوروبي في فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر ومن ثمّ، فإن متصرفية القدس لم تكن مجرد مجال إداري منعزل، بل كانت نقطة التقاء بين الاعتبارات الدينية والسياسية والاقتصادية وهو ما يفسر الحرص العثماني على إدماجها في شبكة اتصالات فاعلة ومتسعة.

إن هذا كله يبين أن شبكة الاتصالات في بلاد الشام لم تكن مجرد بنية تحتية حديثة أُضيفت إلى المجال العثماني، بل كانت أداة أساسية لإعادة إنتاج السلطة وتنظيم الفضاء فالبرق، في هذا الإطار لم يكن تقنية محايدة، بل وسيلة من وسائل الحكم، إذ ساعد على تقليص المسافات الإدارية وتسريع اتخاذ القرار وتعزيز الرقابة المركزية وربط الأقاليم الحيوية بشبكة موحدة نسبياً من الاتصال والمراقبة ، كما أن هذا التوسع البرقي يكشف عن التحول العميق الذي شهده الفكر الإداري العثماني في أواخر القرن التاسع عشر حين بدأت الدولة تدرك أن السيطرة على المجال لا تتحقق فقط بالقوة العسكرية، وإنما أيضاً عبر التحكم في الزمن والمعلومة والاتصال ، وهذا ما يفسر ارتباط البرق بالسكك الحديدية وبالموانئ البحرية وبالمراكز الحضرية الكبرى باعتبارها جميعاً عناصر في مشروع سياسي واحد يسعى إلى إعادة تنظيم الإمبراطورية من الداخل [33].

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن بلاد الشام شكّلت أحد أهم المختبرات العملية لسياسة التحديث الاتصالي العثماني لأنها جمعت بين التنوع الجغرافي والكثافة السكانية والأهمية الدينية والوزن التجاري والاحتكاك المباشر بالقوى الأجنبية ، وقد جعلها هذا الموقع مجالاً مثالياً لتطبيق سياسات الدمج الاتصالي سواء عبر ربط دمشق ببيروت وحلب والقدس ويافا أو عبر مدّ الخطوط الموازية لسكة حديد الحجاز أو عبر الانخراط في شبكة الكابلات البحرية المتوسطية ، ومن ثمّ، فإن دراسة شبكة الاتصالات في بلاد الشام تكشف عن جانب أساسي من تاريخ الدولة العثمانية المتأخرة يتمثل في سعيها إلى إعادة بناء سيادتها عبر أدوات التقنية الحديثة في وقت كانت فيه هذه السيادة نفسها مهددة من الداخل والخارج على حدٍ سواء.

**ثانياً :شبكة البريد والبرق في العراق**

مثّل الإقليم العراقي أحد أهم المجالات التي أولتها الدولة العثمانية عناية خاصة في تنظيم شبكتي البريد والبرق، وذلك لما كان يتمتع به من موقع جيوسياسي بالغ الحساسية عند التخوم الشرقية للدولة، ولا سيما بحكم حدوده المباشرة مع الدولة القاجارية من جهة واتصاله بالخليج العربي من جهة أخرى في وقت كانت فيه المنطقة تشهد تصاعداً واضحاً في النفوذ البريطاني وتنامياً في أهمية الملاحة والتجارة والاتصال الدولي ، ومن ثمّ، لم تكن إقامة شبكات البريد والبرق في العراق

مجرد استجابة لحاجة إدارية داخلية، بل جاءت في إطار رؤية عثمانية تسعى إلى تعزيز الحضور السيادي في إقليم شديد الحيوية وربطه بصورة أكثر إحكاماً بالمركز وضبط المجال الحدودي الذي ظل عرضةً للتنافس الإقليمي والدولي على حدٍ سواء.وقد بدأت الشبكة البرقية في العراق عبر الخط الشهير الذي ربط بغداد بالأستانة مروراً بالموصل ونقاط الأناضول وهو خط اكتسب أهمية استراتيجية خاصة لأنه أخرج العراق من حالة الاتصال البطيء التقليدي إلى فضاء اتصالي أسرع وأكثر قدرة على خدمة الإدارة المركزية إن هذا الخط لم يكن مجرد وسيلة لنقل الأخبار الرسمية، بل كان أداة لإعادة إدماج العراق في البنية الإدارية العثمانية الحديثة مما يتيح للسلطة متابعة التطورات السياسية والعسكرية والمالية في الولاية بصورة أكثر فاعلية، كما أن مرور الخط عبر الموصل جعل هذه الأخيرة حلقة محورية في شبكة الاتصال بين الأناضول وبغداد وهو ما أكسبها دوراً مزدوجاً بوصفها مركزاً حضرياً وإدارياً من جهة ونقطة عبور استراتيجية من جهة أخرى [34].

حيث امتدت الشبكة جنوباً لتصل إلى البصرة قبل أن تبلغ قضاء الفاو على رأس الخليج العربي وهو امتداد حمل دلالات سياسية واقتصادية عميقة ، فالبصرة لم تكن مجرد مدينة جنوبية في المجال العراقي، بل كانت المنفذ البحري الأهم للعراق والعاصمة التجارية الفعلية التي تطل على طرق الملاحة الدولية ،أما الفاو فقد مثّلت نقطة تماس مباشرة بين الدولة العثمانية وشبكات الاتصال البحرية المرتبطة بالخليج والهند وهو ما جعلها موقعاً شديد الأهمية في الحسابات العثمانية والبريطانية على حدٍ سواء ، ومن هنا، فإن وصول الخط البرقي إلى الفاو لم يكن خطوة تقنية فحسب، بل كان تعبيراً عن سعي الدولة إلى تثبيت حضورها عند الرأس الجنوبي للخليج ومراقبة حركة الاتصالات والتجارة [35].

وتبرز أهمية الفاو بوجه خاص في كون مكتب البرق فيها شكل نقطة التقاء بين السلك البرقي العثماني والسلك البرقي البريطاني الممتد إلى الهند ، وقد جرى هذا اللقاء ضمن ترتيبات تنظيمية دقيقة ومعقدة عكست التوازن الدقيق بين مصالح القوى الكبرى من جهة وحرص الدولة العثمانية على الاحتفاظ بسيادتها الإقليمية من جهة أخرى ، فالاتصال البرقي في هذه النقطة لم يكن مجرد عملية تقنية محايدة، بل كان جزءاً من شبكة التنافس الإمبراطوري في الخليج العربي حيث سعت بريطانيا إلى تأمين خط اتصالاتها مع الهند بينما حاولت الدولة العثمانية أن تجعل من الفاو رمزاً لحضورها السيادي في أقصى الجنوب العراقي وهكذا اكتسبت الفاو بعداً يتجاوز نطاقها المحلي لتصبح محطة دولية ذات وظيفة استراتيجية في منظومة الاتصالات العالمية في أواخر العهد العثماني [36] . وبناءاً على ذلك لم يقتصر تنظيم البريد والبرق على المراكز الكبرى مثل بغداد والموصل والبصرة، بل امتد ليشمل الأقضية والنواحي التابعة لهذه الولايات مثل الحلة والعمارة والناصرية والمنتفق وغيرها ويكشف هذا الانتشار عن إدراك واضح لدى الدولة العثمانية لأهمية شبكات الاتصال في ضبط المجال الاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما في بيئة كانت العشائر فيها تحتل موقعاً مركزياً في البنية السكانية والسياسية فإقامة مكاتب بريدية وبرقية في هذه المناطق لم تكن مجرد خدمة إدارية، بل كانت وسيلة من وسائل بسط النفوذ ومراقبة التحركات وضبط التوازنات العشائرية وتسريع تدفق المعلومات المتعلقة بالأمن والضرائب والإدارة المحلية ، وبذلك أصبحت شبكة الاتصالات أداة من أدوات الحكم غير المباشر أحياناً والمباشر أحياناً أخرى في بيئة عراقية شديدة التعقيد من حيث التركيب الاجتماعي والمجالي ،كما أن هذا التوسع في إنشاء المكاتب البريدية والبرقية ساعد الدولة على تحسين آليات تحصيل الضرائب ومتابعة شؤون الإدارة المحلية فالمناطق الواقعة على دجلة والفرات وكذلك المناطق المحيطة بالمراكز التجارية

والزراعية كانت بحاجة إلى وسيلة اتصال سريعة تتيح نقل التعليمات الحكومية واستقبال التقارير من الموظفين المحليين والشيوخ والقيادات الإدارية ، وقد أدى ذلك إلى إدماج أقضية مثل الحلة والعمارة والناصرية ضمن شبكة اتصالية أكثر انتظاماً وهو ما ساعد على تقليص المسافات الإدارية بين بغداد والأطراف [37].كما أن وجود البريد والبرق في المنتفق وما جاورها يعكس وعياً عثمانياً بأهمية الجنوب العراقي بوصفه مجالاً يتقاطع فيه النفوذ العشائري مع الأهمية الاقتصادية الأمر الذي استدعى أدوات ضبط أكثر حداثة ومرونة وتزداد هذه الأهمية إذا ما وُضع العراق في سياق التنافس الدولي على الخليج العربي، حيث كانت الاتصالات تمثل أحد أهم أدوات النفوذ والسيطرة ، فالبريطانيون الذين سعوا إلى ربط الخليج بالهند عبر خطوط برقية وبحرية وجدوا في الفاو نقطة اتصال حاسمة بينما سعت الدولة العثمانية إلى ترسيخ وجودها في هذه النقطة نفسها بوصفها جزءاً من سيادتها الإقليمية وهذا يعني أن البرق لم يكن مجرد وسيلة تقنية محايدة، بل صار مجالاً من مجالات التنافس السياسي بين الإمبراطوريات ووسيلة لتحديد حدود النفوذ والهيمنة في منطقة بالغة الحساسية ، ومن هنا فإن مكتب الفاو يمكن فهمه باعتباره رمزاً لتقاطع المصالح العثمانية والبريطانية وللصراع الهادئ الذي دار حول السيطرة على المعلومات وسرعة التواصل في منطقة الخليج [38].

وفي ولايتي الموصل وبغداد اتخذت شبكة البريد والبرق بعداً أكثر اتساعاً بالنظر إلى دور هاتين الولايتين في البنية السياسية والاقتصادية العراقية ، فبغداد، باعتبارها المركز الإداري الأهم كانت بحاجة إلى خط اتصالي فاعل يربطها بالأستانة من جهة وبالبصرة والولايات الجنوبية من جهة أخرى ، أما الموصل فقد مثلت حلقة وصل ضرورية بين العراق والأناضول وأسهمت في تسهيل الاتصال بين المراكز الحضرية والتجارية في الشمال والوسط ، وقد ساعد هذا التنظيم الاتصالي على تعزيز تدفق المعلومات الرسمية وتسهيل أعمال البريد وتوثيق الصلات بين بغداد والموصل والبصرة في وقت كانت فيه الدولة بحاجة ماسة إلى ضبط ولاياتها بطريقة أكثر إحكاماً [39].

ومما تجدر الأشارة إليه انه يمكن القول إن شبكة البريد والبرق في العراق لم تكن مجرد بنية تحتية إدارية، بل كانت إحدى الأدوات الأساسية التي اعتمدتها الدولة العثمانية في إدارة إقليم شديد الحيوية والتعقيد ، فقد جمعت هذه الشبكة بين الوظيفة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وأسهمت في ربط بغداد والموصل والبصرة والفاو بشبكة اتصالية تعكس محاولة الدولة لمواجهة التحديات الجيوسياسية التي فرضها الموقع الحدودي للعراق كما أن امتداد هذه الشبكة إلى الأقضية والنواحي يوضح أن الدولة لم تكن تنظر إلى الاتصال بوصفه خدمة حضرية محضة، بل كوسيلة للسيطرة على المجال الريفي والعشائري أيضاً وهو ما يمنح دراسة البريد والبرق في العراق بعداً يتجاوز التاريخ التقني إلى تاريخ السلطة والإدارة والتنافس الإمبراطوري في أواخر العهد العثماني.

**ثالثاً:شبكة البرق والبريد في الحجاز واليمن**

احتل إقليما الحجاز واليمن موقعاً بالغ الأهمية في السياسة العثمانية المتأخرة غير أن طبيعة هذه الأهمية اختلفت من إقليم إلى آخر ففي الحجاز ارتبطت العناية العثمانية به بكونه المجال الذي يضم أقدس المدن الإسلامية مكة المكرمة والمدينة المنورة، فضلاً عن جدة بوصفها المنفذ البحري الرئيس للحجاج والتجار القادمين من مختلف أنحاء العالم الإسلامي ، وقد

منح السلطان عبد الحميد الثاني هذا الإقليم اهتماماً خاصاً ضمن مشروعه السياسي والروحي المعروف بـ"الجامعة الإسلامية" ، إذ لم يكن ينظر إلى الحجاز بوصفه ولاية بعيدة فحسب، بل باعتباره فضاءً رمزياً بالغ الحساسية تتحدد من خلاله مكانة السلطنة العثمانية داخل العالم الإسلامي ويختبر عبره مدى قدرة الدولة على الجمع بين السيادة السياسية والشرعية الدينية ومن ثم، فإن إنشاء شبكتي البرق والبريد في الحجاز لم يكن إجراءً تقنياً أو إدارياً محضاً، بل كان جزءاً من استراتيجية أشمل ترمي إلى تكريس الحضور العثماني في المجال المقدس وربطه مباشرة بالمركز في الأستانة [40].

وقد شكل خط البرق الحجازي أحد أبرز تجليات هذه السياسة، إذ أُنشئ ليربط دمشق بالمدينة المنورة ثم يمتد في التصور العثماني إلى مكة المكرمة وجدة، مما يتيح للدولة التحكم بصورة أكثر مباشرة في شؤون الحجاز، ولا سيما في موسم الحج غير أن تنفيذ هذا المشروع واجه صعوبات هائلة فالمسار الصحراوي القاسي وندرة المياه وبعد المسافات وغياب البنية التحتية اللازمة كلها عوامل جعلت مدّ الأسلاك البرقية عملاً بالغ التعقيد، كما أن بعض القبائل والقوى المحلية نظرت إلى المشروع بعين الريبة، إما لأنه يحد من نفوذها التقليدي على طرق الحج أو لأنه يهدد اقتصاديات النقل القديمة التي كانت تعتمد على القوافل والجمال والخدمات المرتبطة بها ومع ذلك مضت الدولة العثمانية في تنفيذ المشروع باعتباره ضرورة سياسية ودينية في آن واحد وتُوج هذا الجهد بإنشاء خط برقي موازٍ تقريباً لمسار سكة حديد الحجاز بحيث غدا الاتصال السريع جزءاً من البنية العامة للسيطرة والربط [41].

لقد أسهم اكتمال الخط البرقي في إعادة صياغة العلاقة بين الحجاز والمركز العثماني فلم تعد الأخبار المتعلقة بالحج أو بالاضطرابات المحلية أو بالحركة العسكرية أو بالاحتياجات الصحية للحجاج تصل إلى الأستانة عبر قنوات بطيئة وغير منتظمة، بل أصبحت الإدارة الدينية والإدارية في الحجاز مرتبطة مباشرة بالسلطة المركزية وهذا التحول كان ذا دلالة عميقة لأنه مكن الدولة من الإشراف المباشر على موسم الحج أمنياً وصحياً وتنظيمياً وهو أمر بالغ الأهمية في منطقة كانت تستقبل سنوياً أعداداً هائلة من الحجاج من أقاليم مختلفة من العالم الإسلامي ، كما أن ارتباط البرق بالحج أعطى المشروع بعداً يتجاوز وظيفته التقنية، إذ أصبح وسيلة لحماية الرمز الديني الأبرز في العالم الإسلامي العثماني وفي الوقت نفسه أداة لترسيخ صورة السلطان بوصفه راعياً للحرمين الشريفين وخادماً لهما ويبدو واضحاً أن هذا المشروع البرقي ارتبط كذلك بسكة حديد الحجاز، حيث جرى مدّ خطوط برقية موازية لمسار السكة الحديدية الأمر الذي أتاح للدولة العثمانية توظيف وسيلتين حديثتين في خدمة غاية واحدة وهي تنظيم المجال الحجازي وربطه بالمركز بصورة أكثر إحكاماً ، وقد أضحت المحطات البرقية والحديدية معاً نقاطاً لمراقبة الحركة وتنسيق النقل وتوفير الحماية للقوافل العسكرية والحجاج على حدٍ سواء ، لاسيما وأن هذا الترابط بين البرق والسكك الحديدية يعكس طبيعة التحديث العثماني في أواخر العهد الإمبراطوري، حيث لم تعد التقنية تُستورد بوصفها علامة على التقدم فحسب، بل باتت تُسخر لإعادة إنتاج السلطة وتثبيت الشرعية في الأقاليم البعيدة ولهذا فإن الحجاز في هذه المرحلة لا يمكن فهمه خارج سياق السياسة العثمانية التي سعت إلى مزاوجة البعد الديني بالبعد الإداري والتقني [42].

أما ولاية اليمن فإن وضعها كان مختلفاً من حيث طبيعة التحديات فاليمن لم يكن إقليماً مقدساً بالمعنى الذي يمثله الحجاز لكنه كان إقليماً استراتيجياً شديد التعقيد يرتبط بموقعه المطل على البحر الأحمر وبما يمثله من أهمية في حماية الممرات البحرية ومراقبة السواحل وضبط الموانئ الممتدة من الحديدة والمخا إلى عدن ومناطق الداخل الجبلي ، وقد جاءت خطوط البرق والبريد في اليمن في سياق الحملات العسكرية العثمانية الرامية إلى إعادة إخضاع الإقليم وتأمين الاتصال بين المراكز الساحلية والداخلية وتعزيز قدرة الدولة على إدارة منطقة اتسمت بوعورة تضاريسها وتعدد قواها المحلية، وكثرة الاضطرابات السياسية فيها ولذلك فإن الشبكة الاتصالية في اليمن لم تتخذ الطابع الاحتفالي أو الرمزي الذي اتخذته في الحجاز، بل ارتبطت بصورة أوضح بالحاجة العسكرية والإدارية المباشرة [43].

وقد واجهت الدولة العثمانية في اليمن صعوبات كبيرة في مدّ الكابلات والخطوط البرقية بسبب الطبيعة الجبلية الوعرة وبعد المسافات وكثرة التمردات المحلية، فضلاً عن هشاشة السيطرة العثمانية في بعض الفترات ، ومع ذلك، فإن إنشاء بعض الخطوط والمكاتب البريدية ظل قائماً وأدى وظيفة محددة تتصل أساساً بإيصال الأوامر العسكرية ومتابعة تحركات القوات وتنسيق العلاقة بين المراكز الإدارية والسواحل ، وبناءً على ذلك فقد اكتسبت مدن مثل الحديدة وصنعاء وتعز مكانة خاصة داخل شبكة الاتصال باعتبارها نقاطاً ضرورية لتمركز الإدارة ومراقبة المجال ، كما أن ازدهار الخط بين صنعاء والحديدة وما تبعه من تنظيم للخدمات البريدية يوضح أن الدولة العثمانية سعت إلى إدخال اليمن في بنية اتصالية حديثة حتى وإن ظل هذا الإدماج جزئياً ومحدوداً بسبب الظروف السياسية والميدانية [44].

ومن الملاحظ أن اليمن بخلاف الحجاز لم يكن مجالاً يندرج بالدرجة الأولى ضمن مشروع الشرعية الدينية، بل ضمن مشروع الضبط العسكري والإداري فالبريد والبرق هنا لم يكونا أداة للتواصل الرمزي مع العالم الإسلامي، بل وسيلة لإدامة الحضور العثماني في منطقة لم تكن الطاعة فيها مستقرة ولا المجال فيها قابلاً للسيطرة الكاملة ، كما أن تكرار الاضطرابات وصعوبة التضاريس وتنوع القوى المحلية جعل من الشبكة البريدية والبرقية أداة محدودة الفاعلية أحياناً لكنها مع ذلك ضرورية من منظور الدولة لأنها كانت تسمح بتقليل عزل الإقليم نسبياً وربطه بالمراكز الساحلية التي تمثل منافذ حيوية على البحر الأحمر. ومن هنا يمكن القول إن اتصالات اليمن العثمانية كشفت عن حدود التحديث الإمبراطوري حين يواجه مجالاً جغرافياً وسياسياً شديد المقاومة [45].

وعليه يمكن القول إن دراسة شبكة البرق والبريد في الحجاز واليمن تكشف عن جانب مهم من طبيعة الدولة العثمانية المتأخرة حين أصبحت التكنولوجيا وسيلة لإدارة التعدد الجغرافي والسياسي داخل الإمبراطورية ومحاولةً للربط بين المركز والأطراف في ظل ظروف صعبة ومعقدة، كما أنها تبرز أن التحديث العثماني لم يكن مشروعاً متجانساً، بل كان يتخذ أشكالاً مختلفة تبعاً لطبيعة الإقليم ووظيفته وموقعه في الاستراتيجية العامة للدولة ففي الحجاز كان التحديث موجهاً نحو خدمة الشرعية والقداسة والحج ، أما في اليمن فكان موجهاً نحو خدمة الضبط العسكري والإداري ، ومن ثمّ ، فإن شبكتي البريد والبرق في هذين الإقليمين تمثلان نموذجين متباينين داخل مشروع واحد هو مشروع الدولة العثمانية في أواخر عهدها لإعادة صياغة حضورها في المجال العربي الإسلامي.

**رابعاً:وضع البريد والبرق في مصر وشمال إفريقيا**

يمثل تتبع وضع البريد والبرق في مصر وشمال إفريقيا مدخلاً مهماً لفهم حدود التمدد الاتصالي العثماني وكذلك طبيعة العلاقة المعقدة بين المركز العثماني وبعض الأقاليم التي اتخذت وضعاً إدارياً أو سياسياً خاصاً في أواخر القرن التاسع عشر ، لاسيما وأن مصر تبدو حالة فريدة داخل المجال العثماني، إذ ظلت ترتبط بالدولة العثمانية بعلاقة تبعية اسمية تحت الحكم الخديوي لكنها في الوقت نفسه طورت منظومة بريدية وبرقية شبه مستقلة خاصة بعد أن أخذ البريد الخديوي يتشكل بوصفه جهازاً إدارياً ذا طابع محلي وأوروبي في آن واحد ، وقد أدار هذا الجهاز كوادر مصرية وأوروبية وارتبط بنظم تشغيل وتنظيم تختلف في كثير من تفاصيلها عن النظم العثمانية المباشرة وإن ظل تبادل المراسلات مع الأستانة قائماً ضمن أطر رسمية خاصة تعبر عن استمرار الصلة السياسية الاسمية بين الطرفين وتكشف الحالة المصرية عن أحد أوجه التحول في تاريخ الاتصالات في المجال العثماني وهو أن التحديث لم يكن دائماً نتاجاً مباشراً لسياسة الباب العالي، بل قد يتخذ أشكالاً شبه مستقلة في الأقاليم ذات الوضع الخاص أو ذات الصلة القوية بالشبكات الأوروبية فمصر بحكم موقعها الجغرافي واتصالها المباشر بالبحر المتوسط والبحر الأحمر وبحكم حضور النفوذ الأوروبي فيها منذ وقت مبكر لم تندمج اندماجاً كاملاً في البنية البرقية العثمانية، بل طورت مساراً خاصاً بها جمع بين متطلبات الإدارة الخديوية والحضور الأوروبي والارتباط الرسمي المتقطع أو المنظم بالأستانة ومن ثمّ فإن البريد الخديوي لا يمكن فهمه بوصفه مجرد مؤسسة خدمية محلية، بل باعتباره تعبيراً عن توازن دقيق بين السيادة الاسمية العثمانية والاستقلال الإداري المتزايد والاندماج في الاقتصاد العالمي وشبكات الاتصال الدولية [46].

وفي المقابل اتخذت ولاية طرابلس الغرب وضعاً مختلفاً تماماً، إذ أولت الدولة العثمانية اهتماماً كبيراً بمد خطوط البرق وتشييد المكاتب البريدية في طرابلس وبنغازي والمرقب في محاولة واضحة لتعزيز السيطرة على آخر معاقلها في شمال إفريقيا ومواجهة الأطماع الإيطالية المبكرة التي أخذت تتنامى في المنطقة ، وقد ارتبط هذا الاهتمام بعاملين أساسيين: أولهما أن طرابلس الغرب كانت تمثل البوابة الغربية الأخيرة للدولة العثمانية في إفريقيا وثانيهما أن موقعها على البحر المتوسط جعلها نقطة تماس مباشرة مع القوى الأوروبية، ولا سيما إيطاليا التي نظرت إلى ليبيا باعتبارها مجالاً طبيعياً للتوسع والنفوذ ولذلك لم يكن إدخال البريد والبرق إلى هذه الولاية استجابة لحاجة إدارية فحسب، بل كان أيضاً جزءاً من سياسة دفاعية تسعى إلى تحصين المجال العثماني في مواجهة التهديد الخارجي [47].

لقد شكّل ربط طرابلس بكابل بحري يصلها بمالطا ومنها إلى الأستانة مظهراً مهماً من مظاهر هذه السياسة فهذا الربط لم يأتِ بمعزل عن الشبكات الدولية التي كانت تسيطر عليها شركات أجنبية، بل جرى ضمن واقع اتصالي شديد التعقيد تتداخل فيه المصالح العثمانية مع البنية المتوسطية التي كانت بريطانيا وشركاتها تحتل فيها موقعاً مؤثراً ، ومن هنا فإن الكابل البحري لم يكن مجرد وسيلة لنقل الرسائل، بل كان أداة لتثبيت حضور الدولة العثمانية في الفضاء الليبي وربط الولاية بالمركز بصورة أسرع وأكثر فعالية وتأكيد أن طرابلس ليست منطقة هامشية يمكن فصلها عن المجال الإمبراطوري دون كلفة سياسية ، كما أن وجود مكاتب بريدية وبرقية في بنغازي والمرقب يعكس أن الدولة لم تكتفِ بالمركز الساحلي

الرئيس، بل سعت إلى نشر أدوات الاتصال في نطاق أوسع يسمح لها بمراقبة الحركة الإدارية والعسكرية على امتداد الساحل والداخل القريب [48].ويكتسب هذا التوسع دلالة خاصة إذا ما وُضع في سياق المنافسة الإيطالية العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، فقد كانت إيطاليا تنظر إلى ليبيا بوصفها امتداداً طبيعياً لنفوذها في الحوض الغربي للمتوسط بينما حاولت الدولة العثمانية أن تجعل من البرق والبريد وسيلة لتعزيز السيادة وتحسين سرعة الاستجابة الإدارية والعسكرية لذلك اتجهت السياسة العثمانية في طرابلس الغرب إلى ترجيح الخط البرقي على غيره من الوسائل لأنه أكثر فاعلية في الاتصال السريع بالمركز وأقدر على خدمة الدفاع وإدارة الأزمات ، ومن هنا أيضاً يمكن فهم تركيز الإدارة العثمانية على المكاتب البريدية والبرقية بوصفها نقاط ارتكاز على الأرض لا مجرد مرافق خدمية، إذ كانت هذه المكاتب تؤدي وظيفة تتجاوز التبادل البريدي إلى الإشراف الإداري والتنسيق العسكري وجمع الأخبار من الأطراف [49].

وتشير الباحثة من خلال تتبع الخارطة الجغرافية للتوسع البرقي والبريدي في هذه المرحلة إلى أن السلطان عبد الحميد الثاني استخدم شبكة البريد والبرق بوصفها "أداة دمج إقليمي" تهدف إلى منع تفكك الولايات العربية أو على الأقل الحد من اندفاعها نحو مسارات استقلالية أو خضوع مباشر للنفوذ الأوروبي وتظهر هذه الوظيفة بوضوح في عدد من الأقاليم العربية التي نُظمت فيها الشبكات الاتصالية وفق منطق يجمع بين الضبط الأمني والاستيعاب الاقتصادي ، فقد كانت الموانئ الكبرى مثل بيروت ويافا والبصرة تمثل مراكز لتدفق السلع والأخبار والأفكار ولذلك سعت الدولة إلى ربطها مباشرة بالبنية البرقية لتأمين الرقابة على ما يمر عبرها من حركة تجارية وسياسية وثقافية وفي الوقت نفسه كان هذا التوسع يعكس ازدواجية واضحة في الفلسفة الإدارية العثمانية؛ إذ أراد الباب العالي من جهة استيعاب الطفرة التجارية المارة عبر هذه الموانئ وتلبية حاجات التجار والملاحة بينما بقي الهدف الأعمق هو فرض رقابة أمنية محكمة على المراكز الفكرية والسياسية الناشئة ومنع تحولها إلى نقاط انفصال أو نفوذ أجنبي غير مضبوط [50] .كما أن تحليل هذا التوسع الاتصالي يبين أن الدولة العثمانية لم تكن تتعامل مع البريد والبرق بوصفهما منفعة عامة فقط، بل كأداة سياسية تمس جوهر العلاقة بين المركز والأطراف ، فقد شكّل البريد الخديوي في مصر نموذجاً لخصوصية شبه مستقلة، في حين جسدت طرابلس الغرب محاولة دفاعية لتأخير الانهيار ومواجهة التهديد الإيطالي بينما أظهر كل من الخليج العربي والبحر الأحمر أن التقنية كانت جزءاً من صراع سيادي أوسع مع بريطانيا وهكذا يمكن القول إن شبكة البريد والبرق في المجال العربي المتأخر لم تكن مجرد خريطة خدمات، بل كانت خريطة سلطة وتنافس وحدود تعكس بوضوح كيف حاول السلطان عبد الحميد الثاني أن يوظف وسائل الاتصال الحديثة في الحفاظ على الإمبراطورية ومنع تفككها.

**المحور الثالث: الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية لتنظيم البريد والبرق**

لم يكن تنظيم البريد والبرق في الولايات العربية مجرد استجابة تقنية لحاجة إدارية أو تطوراً خدمياً مرتبطاً بعصر التحديث العثماني، بل مثّل في جوهره تحوّلاً بنيوياً في طبيعة العلاقة بين المركز والأطراف وبين الدولة والمجتمع وبين السلطة والمعرفة ، فقد أفضى تمدد شبكات البريد والبرق إلى إدخال عنصر السرعة في قلب العملية السياسية والإدارية وهو عنصر

لم يكن ذا طابع زمني فحسب، بل كان يحمل في داخله أبعاداً سيادية وأمنية واقتصادية عميقة ، ومن ثم فإن دراسة البريد والبرق في الولايات العربية لا يمكن أن تقتصر على وصف مساراته أو محطاته أو بناه التحتية وإنما ينبغي النظر إليه بوصفه أداة من أدوات إعادة تشكيل المجال الإمبراطوري ذاته، إذ أسهم في تحويل الدولة العثمانية من دولة تعتمد على البطء النسبي في تداول المعلومة إلى دولة أكثر قدرة على التدخل الفوري والمراقبة المستمرة وإعادة إنتاج المركزية الإدارية بصورة أكثر إحكاماً [51]. وقد بدا هذا التحول واضحاً بصورة خاصة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني حين ارتبطت شبكات البرق بتعزيز الإدارة المباشرة وبناء نظام سياسي يقوم على كثافة الاتصال بين السلطان وأجهزته المركزية من جهة وبين الولايات البعيدة في بغداد واليمن والحجاز والشام من جهة أخرى ولم يعد البريد والبرق مجرد وسيط لنقل المراسلات الرسمية، بل صار قناة للضبط السياسي وأداة لتقليص المسافات الإدارية وآلية لتسريع اتخاذ القرار، بل وأداة لإعادة تعريف مفهوم السلطة نفسه داخل المجال العثماني ، لاسيما وأن القيمة الحقيقية لهذا التنظيم لا تكمن فقط في كفاءته التقنية وإنما في كونه مكن الدولة من إعادة صياغة علاقتها بالمجتمع المحلي على أسس جديدة قوامها المراقبة والسرعة والاعتماد المتزايد على المركز [52].

**أولاً: الأبعاد السياسية والأمنية**

شكل البرق في الدولة العثمانية، ولا سيما في الولايات العربية إحدى أهم الوسائل التي اعتمد عليها السلطان عبد الحميد الثاني في تدعيم سلطته المركزية وتوسيع دائرة رقابته السياسية والأمنية فقد أتاح هذا الوسيط الجديد للباب العالي تجاوز عقبة الزمن التي كانت تفصل بين العاصمة والولايات والتي كانت تسمح في الفترات السابقة للولاة والوجهاء المحليين بقدر معتبر من المبادرة الذاتية والمرونة في إدارة شؤونهم ،أما مع انتشار البرق فقد أصبحت العلاقة بين المركز والأطراف أكثر مباشرة وأقل تسامحاً مع الاستقلال النسبي للسلطات المحلية ومن هنا يمكن القول إن البرق لم يكن مجرد وسيلة للاتصال، بل كان وسيلة لإعادة ترتيب السلطة في داخل الإمبراطورية [53].

وفي هذا الإطار تبرز أولى الوظائف السياسية والأمنية للبرق في كونه أداة للرقابة المباشرة على الولاة والموظفين فبدلاً من انتظار وصول التقارير الورقية بعد أيام أو أسابيع أصبحت الأستانة قادرة على تلقي المعلومات بشكل شبه فوري سواء عبر البرقيات الرسمية أو عبر التقارير السرية التي كانت تُرفع إلى الدوائر العليا في العاصمة، وقد قلص هذا الوضع من هامش الحركة الذي كان يتمتع به الولاة في الولايات البعيدة مثل بغداد أو البصرة أو الحجاز، إذ لم يعد ممكناً اتخاذ القرار المحلي بمعزل عن العين المركزية الرقيبة ، ومن هنا نشأت صورة جديدة للوالي العثماني لم يعد فيها مجرد ممثل للسلطة، بل أصبح حلقة تنفيذية محكومة برقابة متواصلة من يلدز والوزارات المركزية وهذا التحول في رأي الباحثة كان أحد أبرز ملامح الدولة الحميدية، حيث لم تعد الثقة في المسؤول المحلي هي القاعدة، بل حلّت محلها الشكوك الإدارية والاستباق الأمني ،أما الوظيفة الثانية للبرق فقد تجلت في الاستجابة العسكرية السريعة والتحرك الاستباقي عند وقوع الاضطرابات أو بوادر التمرد ففي الولايات العربية التي شهدت توترات عشائرية أو اضطرابات محلية مثل الفرات الأوسط والمنتفق وجبل العرب وبعض مناطق اليمن حيث أتاح البرق للسلطة العثمانية أن تتلقى الخبر في حينه وأن تتابع تفاصيل الحادثة لحظة بلحظة

وأن تصدر أوامرها للقيادات العسكرية في دمشق أو بغداد أو الحجاز قبل أن تتسع رقعة الخطر، وقد أدى ذلك إلى تقليص الفجوة بين اكتشاف الأزمة والاستجابة لها وهي فجوة كانت في السابق تمنح الحركات المحلية فرصة أكبر للتوسع والتمدد ، كما أصبح بالإمكان التنسيق السريع بين وزارة الحربية والقيادات الميدانية ، مما يسمح بإرسال التعزيزات أو تغيير الخطط أو إعادة تمركز القوات وهنا يتضح جلياً أن البرق لم يكن مجرد أداة معلومات، بل كان جزءاً من البنية الأمنية للدولة ومن أدوات إنتاج "الضبط الوقائي" بدل الاكتفاء برد الفعل بعد انفجار الأزمة [54].

ويمكن القول أيضاً إن هذا الاستخدام الأمني للبرق ارتبط بفكرة أوسع هي مبدأ "الإدارة بالإنذار المبكر" ، فقد تحولت الدولة بفضل الشبكة البرقية إلى سلطة تتوقع الخطر قبل وقوعه أو تسعى على الأقل إلى احتوائه في مراحله الأولى وهذه النقلة لم تكن تقنية فقط، بل كانت سياسية بامتياز لأنها تعكس انتقال الحكم من منطق المسافة إلى منطق اللحظة ومن إدارة الأحداث بعد وقوعها إلى محاولة التحكم في احتمالاتها غير أن هذا النمط من الإدارة حمل في داخله بذور توتر مستمر؛ إذ إن الإفراط في الاعتماد على التقارير البرقية جعل القرار السياسي شديد المركزية وأضعف قدرة الولاة على معالجة القضايا المحلية بمرونة ، ومن ثم فإن سرعة البرق على الرغم من فوائدها الأمنية أسهمت في الوقت ذاته في إضعاف الحس الإداري المحلي لأن المسؤولين صاروا ينتظرون توجيهات العاصمة حتى في بعض الشؤون التي كانت تحتاج إلى اجتهاد ميداني عاجل [55].

ويبرز البعد الثالث في مواجهة التغلغل القنصلي الأجنبي والنشاط الأوروبي المتزايد في الموانئ العربية، فقد استخدمت الإدارة العثمانية شبكة البرق لمراقبة تحركات القناصل الأوروبيين وتتبع اتصالاتهم ورصد ما يصدر عنهم من تدخلات في الشأن المحلي، لاسيما في موانئ استراتيجية مثل بيروت ويافا والبصرة ولأن القوى الأوروبية كانت تستثمر أدوات القنصليات والتجارة والحماية الدبلوماسية للتأثير في المجال العثماني، فقد منح البرق الباب العالي قدرة أفضل على متابعة هذه التحركات والرد عليها دبلوماسياً بصورة أسرع ، كما ساعد في منع فرض الأمر الواقع من قبل بعض القناصل أو الضغط على الموظفين المحليين عبر وسطاء غير رسميين وهنا يتضح أن البرق لم يكن موجهاً فقط إلى الداخل العثماني، بل كان أيضاً أداة في مواجهة الخارج وأداة لحماية السيادة الرمزية والمادية للدولة في زمن تزايدت فيه التدخلات الأوروبية في المشرق العربي [56].

ومن زاوية تحليلية أعمق ترى الباحثة أن البرق العثماني أسهم في تكوين ما يمكن تسميته بـ"الزمن السيادي" أي الزمن الذي تتحكم فيه الدولة في سرعة تداول الخبر وفي أولوية الوصول إلى المعلومة وفي توجيه رد الفعل السياسي فالدولة التي تصلها المعلومة أولاً هي الدولة الأقدر على السيطرة، والبرق هنا منح الأستانة امتياز السبق الزمني على منافسيها المحليين والأجانب لكن هذا الامتياز لم يكن محايداً ، لأنه عزز أيضاً ثقافة الشك والرقابة وأنتج علاقة سياسية غير متوازنة بين العاصمة والأطراف ، حيث صار الولاة والموظفون يعيشون تحت هاجس المراجعة الدائمة والمساءلة الفورية.

**ثانياً: الأبعاد الاقتصادية والتجارية**

إذا كانت الأبعاد السياسية والأمنية للبريد والبرق قد ارتبطت بمفهوم السيطرة فإن الأبعاد الاقتصادية والتجارية ارتبطت بمفهوم الربط والتكامل فشبكات البريد والبرق لم تسرع فقط انتقال الأوامر السياسية، بل أسهمت كذلك في ربط الأسواق المحلية بالإقليمية والعالمية وفي إدخال عنصر السرعة إلى المعاملات التجارية والمالية ، وقد كان لذلك أثر بالغ في الولايات العربية التي شهدت نمواً في حركة الموانئ والأسواق مثل بيروت وحلب والبصرة وطرابلس الشام والإسكندرونة، إذ بات التجار يعتمدون على البرق لمعرفة أسعار السلع ومواعيد وصول السفن وأحوال النقل والتخزين وتغيرات السوق في المدن المجاورة أو في الأسواق الأوروبية [57].وقد أدى هذا التطور إلى تقليص كثير من مظاهر العشوائية التي كانت تكتنف النشاط التجاري في المراحل السابقة فالتاجر الذي كان ينتظر أسابيع للحصول على خبر عن بضاعته أو عن سعرها أو عن وصولها بات بإمكانه اتخاذ قراراته خلال ساعات وهذا التحول لم يعزز فقط الكفاءة التجارية، بل غيّر طبيعة السوق ذاتها ، إذ أصبحت الأسواق العربية أكثر اندماجاً في الشبكات التجارية العالمية وأكثر حساسية للتقلبات الدولية ، ومن هذا المنظور، فإن البريد والبرق لم يكونا مجرد وسيلتين لنقل المعلومات، بل كانا بنية تحتية لإعادة تشكيل الاقتصاد الإقليمي في اتجاه أكثر ترابطاً مع الرأسمالية العالمية وهذه النقطة شديدة الأهمية لأن كثيراً من الدراسات تكتفي بإبراز البعد الإداري للبريد والبرق، في حين أن أثرهما الاقتصادي لا يقل عمقاً عن أثرهما السياسي [58]. ويظهر هذا الأثر بوضوح في تطور العمل المصرفي والمالي ، حيث اعتمدت البنوك الوطنية والأجنبية وعلى رأسها (البنك العثماني الشاهاني) على البرق في تنفيذ التحويلات المالية وتحديد أسعار الصرف ومتابعة العمليات بين الفروع المنتشرة في دمشق وبيروت وبغداد وغيرها من المدن الكبرى. ،وكانت سرعة الاتصال عاملاً حاسماً في تقليل المخاطر المصرفية وتسهيل انتقال الأموال وضمان الثقة بين الفروع والأسواق ، كما سمح البرق بإرسال الإشعارات الخاصة بالسحوبات والحوالات والاعتمادات وهو ما جعل النظام المالي أكثر تنظيماً وأكثر قدرة على مواكبة الحركة التجارية المتسارعة ، ومن هنا يمكن القول إن البرق كان أحد الشروط غير المرئية لتطور العمل المصرفي في الولايات العربية لأنه وفر البيئة الزمنية الملائمة لتبادل الأموال والمعلومات المالية في آن واحد[59].ولم يقتصر الأمر على المصارف، بل شمل أيضاً تنظيم الجباية المالية وتحسين عمل الخزينة العامة فقد ساعد البريد والبرق على تسريع إرسال الكشوف الحسابية من الولايات إلى نظارة المالية في العاصمة وعلى متابعة واردات الضرائب المباشرة وغير المباشرة وعلى مراقبة حركة الجباة والموظفين الماليين وهذا الأمر مهم جداً لأن الدولة العثمانية كانت تعاني في فترات كثيرة من ضعف الرقابة المالية على الأطراف وما يرافق ذلك من اختلاس أو تأخير أو تلاعب في الجباية أما مع تطور وسائل الاتصال فقد أصبحت الأستانة قادرة على تتبع ما يجري بصورة أدق وعلى مساءلة المسؤولين المحليين وعلى توحيد نسق التقارير المالية غير أن هذا التطور على أهميته لم يقضِ نهائياً على مشكلات الفساد أو التلاعب، بل فقط ضيّق من هوامشها لأن المشكلات البنيوية المرتبطة بالبنية الإدارية نفسها بقيت قائمة ، فالتقنية هنا حسنت الرقابة لكنها لم تُصلح بالضرورة كل ما كان معيباً في النظام المالي [60].

ومن الجانب التجاري أسهم البريد والبرق في خدمة حركة الصادرات والواردات وتنظيم عمليات الشحن والفرز في الموانئ ، فالموانئ العربية الكبرى لم تعد مجرد نقاط عبور للبضائع، بل أصبحت عقداً في شبكة معلوماتية تربط الداخل بالخارج ،

وقد أدى ذلك إلى زيادة قدرة التجار المحليين على التفاعل مع السوق العالمية وإلى تسريع تبادل الرسائل التجارية والعقود والاتفاقات ، كما أعطى ذلك للموانئ دوراً مضاعفاً و لوجستياً ودوراً معلوماتياً ، لاسيما وان الاقتصاد العثماني لم يعد في الولايات العربية اقتصاداً يعتمد فقط على الإنتاج والنقل، بل أصبح اقتصاداً يعتمد أيضاً على إدارة المعلومة التجارية في الزمن المناسب [61].

وفي تحليل الباحثة لما سبق، فإن ما صنعته شبكة البريد والبرق هو نوع من "اقتصاد السرعة"، حيث لم يعد التفوق الاقتصادي مرتبطاً فقط بتوفر البضائع أو وفرة رأس المال، بل بقدرة الفاعلين الاقتصاديين على الوصول السريع إلى المعلومات واتخاذ القرار في الوقت المناسب، هذا ما يفسر جزئياً تنامي أهمية المدن المرفئية والتجارية الكبرى في الولايات العربية، لأنها كانت الأقرب إلى شبكات الاتصال والأنسب للتفاعل مع متطلبات الاقتصاد الحديث ، كما أن هذا التطور أفضى إلى مزيد من التفاوت بين المدن المتصلة جيداً بالشبكة وبين المناطق الداخلية الأقل اندماجاً، مما عمّق الفجوة بين المركز التجاري والأطراف الريفية أو الصحراوية.

**ثالثاً: الأبعاد الاجتماعية والإدارية والرقابية**

لم يكن أثر البريد والبرق محصوراً في السياسة والاقتصاد، بل امتد إلى المجال الاجتماعي والإداري، حيث أتاح للناس العاديين وللأسر وللمهاجرين وللتجار وللموظفين وسيلة جديدة للتواصل عبر مسافات بعيدة كانت في السابق تشكل حاجزاً حقيقياً أمام التراسل المنتظم ، فقد أصبح البريد فضاءً لتبادل الرسائل الشخصية والحوالات المالية والإشعارات العائلية، لا سيما مع اتساع حركة الهجرة من بلاد الشام إلى الأميركتين وأوروبا ، حيث كانت مكاتب البريد العثمانية تمثل بالنسبة إلى الكثير من المهاجرين صلة الوصل الأساسية مع الأهل والوطن ، إذ عبرها تُرسل الأموال والرسائل والطرود وتُتبع أخبار الغربة والعودة ، ومن هنا فإن البريد لم يكن مجرد مؤسسة حكومية، بل كان أيضاً جسراً اجتماعياً حافظ على روابط الانتماء بين المهاجرين وبلادهم الأصلية ويكتسب هذا الجانب أهمية خاصة في المجتمعات العربية العثمانية، لأن الهجرة تحولت إلى ظاهرة واسعة في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين وأصبح البريد أحد الأدوات التي خففت من قسوة الانفصال الجغرافي [62]. وفي نظرالباحثة ، فإن هذا الدور الاجتماعي للبريد يستحق اهتماماً أكبر مما ناله في كثير من الدراسات التي انشغلت فقط بالبعد السلطوي فشبكات البريد لم تخدم الدولة وحدها، بل خدمت أيضاً المجتمع المدني الناشئ وسمحت بإعادة تشكيل العلاقات الأسرية والاجتماعية عبر الحدود والمسافات ، ويمكن القول إن البريد أسهم في خلق نوع من "الحميمية العابرة للمكان"، أي القدرة على استمرار العلاقة الاجتماعية رغم البعد الجغرافي.

غير أن هذا الوجه الاجتماعي لم يكن منفصلاً عن البعد الرقابي فالدولة العثمانية، ولا سيما في مرحلة التنظيمات المتأخرة وفي العهد الحميدي لم تنظر إلى البريد والبرق بوصفهما فضاءً حراً للتواصل، بل تعاملت معهما باعتبارهما مجالاً ينبغي ضبطه ومراقبته ، ومن هنا نشأ (نظام السنسور) البريدي والبرقي الذي استهدف مراقبة المراسلات الخاصة وفحص البرقيات ومنع تداول المنشورات والكتابات التي قد تحمل نزعات معارضة أو أفكاراً سياسية متمردة ، وقد تولى موظفون مختصون هذا النوع من الرقابة، حيث كان يتم فتح الرسائل أو فحصها أو اعتراضها إذا اقتضت الحاجة الأمنية ذلك ، وقد شمل هذا

التشدد خصوصاً المراسلات المرتبطة بالحركات السياسية والجمعيات السرية والنشاط الفكري المتأثر بالأفكار القومية أو الإصلاحية أو الدستورية [63].

والجدير بالذكر أن الرقابة البريدية والبرقية تمثل إحدى أكثر صور الدولة العثمانية تعبيراً عن تناقضها الداخلي فهي من جهة دولة تسعى إلى التحديث والتنظيم والسرعة ومن جهة أخرى دولة تخشى من نتائج هذا التحديث ذاته إذا فتح المجال أمام النقد والتعبئة السياسية ، ولذلك فإن السنسور لم يكن مجرد إجراء إداري، بل كان تعبيراً عن أزمة ثقة بين الدولة ومجتمعها وعن قلق سياسي من تحول وسيلة الاتصال إلى وسيلة احتجاج وتنظيم وقد نجح هذا النظام، إلى حد ما في تأخير انفجار بعض النزعات السياسية المعارضة لكنه في المقابل عمق الإحساس بالقمع لدى النخب العربية المتعلمة، ولا سيما في بيروت ودمشق والقاهرة، التي رأت في الرقابة اعتداءً على الحرية ووسيلة لإسكات الرأي [64].

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن البريد والبرق، في لحظة تاريخية معينة، تحولا إلى فضاء مزدوج الوظيفة: وظيفته الأولى الربط والتسهيل ووظيفته الثانية الفحص والتقويض وهذه الازدواجية هي ما يجعل دراستهما شديدة الأهمية في فهم طبيعة الحكم العثماني في الولايات العربية ، فالتقنية لم تكن بريئة والدولة لم تتعامل معها بوصفها أداة محايدة، بل وظفتها ضمن مشروع سياسي مركزي يسعى إلى الإمساك بالمجتمع من طرفيه ،طرف التواصل وطرف الرقابة ، ومن ثم فإن البريد والبرق، في تقدير الباحثة، كانا جزءاً من إنتاج "المجال العمومي المراقب" في أواخر العهد العثماني.

**الخاتمة:**

تأسست دراسة "سياسة الدولة العثمانية في تنظيم البريد والبرق في الولايات العربية (١٨٦٥–١٩٠٨)" على رؤية تحليلية تفكك أبعاد المشروع التحديثي العثماني في مجالات الاتصال الحديثة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العلمية الأساسية:

1. التحول المؤسسي والسيادي: أثبتت الدراسة أن تأسيس "نظارة البريد والبرق" عام ١٨٦٥ وسن اللوائح التنظيمية المنظمة لها لم يكن مجرد إجراء إداري، بل كان انتقالاً بالدولة العثمانية إلى مرحلة اعتبار الاتصال عنصراً بنيوياً وسيادياً في ممارسة الحكم.

2. التوظيف السيادي والأمني في العهد الحميدي: تحولت الشبكة البرقية خلال عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦–١٩٠٨) إلى البنية التحتية الأساسية لنظام "الإدارة بالإنذار المبكر"، إذ مكنت السلطان من فرض رقابة مباشرة على الولاة، وسرعة نقل القوات والمعدات لمواجهة الاضطرابات العشائرية، ومحاصرة النفوذ القنصلي الأوروبي المتصاعد.

3. الربط الإقليمي والتكامل التكنولوجي: برهنت التوسعات البرقية في بلاد الشام والعراق والحجاز واليمن وطرابلس الغرب عن وجود استراتيجية دمج إقليمي متكاملة، تجلت بوضوح في الربط بين الخطوط البرقية وسكة حديد الحجاز، والكابلات البحرية المتوسطية، ومحطات الاتصال الحدودية كالفاو.

4. اقتصاد السرعة والتأثير الاجتماعي: أسهم البريد والبرق في مضاعفة كفاءة الأسواق العربية، ودعم الحركة المصرفية والتجارية عبر البنك العثماني الشاهاني، وتسهيل تواصل المهاجرين العرب مع ذويهم.

5. تحديات التطبيق الميداني: كشفت التجربة عن وجود فجوة بين التصور المركزي للتحديث وبين الواقع المحلي؛ حيث اصطدمت خطوط البرق بالصعوبات الجغرافية والمناخية، والمقاومة العشائرية الرافضة لتمدد السلطة، إضافة إلى نقص الكوادر الفنية المؤهلة.

**الهوامش:**

(1) فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني: رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية (بيروت: دار المدار الإسلامي، 2003)، ص٢٠٤-205.

(2) التتار (Tatar): هم السعاة أو الفرسان السريعون الذين اعتمدت عليهم الدولة العثمانية لنقل الأوامر والفرامين السلطانية والمراسلات الرسمية المستعجلة بين العاصمة الأستانة والولايات. يُنظر: محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة ،القاهرة: دار القلم، 1989،ص٢٥٠-٢٥٥.

(3) المنازل: هي محطات واستراحات مخصصة على طول طرق المواصلات الإمبراطورية، توفر للرسل والسعاة (التتار) الخيول البديلة والطعام والراحة. يُنظر: فاضل بيات، المصدر السابق، ص٢٠٤-٢٠٨

(4) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey: Volume II: Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey 1808-1975 (Cambridge: Cambridge University Press, 1977), pp. 118-119.

(5) حرب القرم (1853-1856): صراع عسكري دار بين الإمبراطورية الروسية والدولة العثمانية وحلفائها. وكان من أبرز نتائجها التقنية إدخال خطوط البرق الكهربائي لأول مرة. للمزيد يُنظر: جاوان حسين فيض الله، "حرب القرم 1853-1856"، مجلة جامعة جيهان-أربيل العلمية ، مج (1)، ع (2 ) ، آب،2017 ،ص 91، -95.

(6) Roderic H. Davison, Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876 (Princeton: Princeton University Press, 1963), pp. 133-135.

(7) نظارة البريد والبرق: المؤسسة الحكومية المركزية التي أنشأتها الدولة العثمانية عام 1865م عبر دمج إدارتي البريد والبرق. يُنظر: أكمل الدين إحسان أوغلو، الدولة العثمانية: تاريخها وحضارتها، تر. صالح سعداوي ،إسطنبول ، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، 1999، ج1، ص 343.

(8) Carter V. Findley, Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte, 1789–1922 (Princeton: Princeton University Press, 1980), pp. 165–166.

(9) فاضل بيات، المصدر السابق، ص 204.

(10) Donald Quataert, The Ottoman Empire, 1700–1922 (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), pp.11–13.

(11) لائحة تنظيم البرق (Telgraf Nizamnamesi): التشريع الصادر لضبط وتأطير الخدمة البرقية العثمانية وتحديد أسعارها وأولوياتها. يُنظر: فاضل بيات، المصدر السابق، ص 205؛ و205 .Roderic H. Davison, op. cit., p.

(12) فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية ،بيروت، دار المدار الإسلامي، 2005، ص 95–98.

(13) فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، المصدر السابق، ص 134–136؛ و .Roderic H. Davison, op. cit., p. 208.

(14) محمد عدنان البخيت، المصدر السابق، ص 150–153؛ و Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw, op. cit., Vol. II, pp. 120–122.

(15) إبراهيم خليل أحمد، "السالنامات العثمانية وأهميتها في دراسة تاريخ العرب الحديث"، مجلة دراسات تاريخية، بيت الحكمة، بغداد، ع 4 ،(1999)، ص 45–48.

(16) محمد عصفور سلمان، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها على المشرق العربي (1839–1908)، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005 ،ص 112.

(17) Carter V. Findley, op. cit., pp. 225–228

(18) Erik Jan Zürcher, Turkey: A Modern History (London: I.B. Tauris, 2004), pp. 78–80.

(19) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون (1516–1916) ،دمشق، مكتبة أطلس، 1974 ،ص 210–214.

(20) Suraiya Faroqhi, Approaching Ottoman History: An Introduction to the Sources (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), pp. 115–118.

(21) محمد عصفور سلمان، المصدر السابق، ص 120–124.

(22) Roderic H. Davison, op. cit., pp. 215–218.

(23) محمد عدنان البخيت، المصدر السابق، ص 160.

(24) فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، المصدر السابق، ص 102-105.

(25) أكمل الدين إحسان أوغلو ، المصدر السابق، ص340.

(26) عبد الكريم رافق، المصدر السابق، ص 230-233.

(27) فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، المصدر السابق، ص 140-142.

(28) Donald Quataert, op. cit., pp. 62-65.

(29) عبد الكريم رافق، المصدر السابق، ص 240-243.

(30) Roderic H. Davison, op. cit., pp. 222-225.

(31) فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، المصدر السابق، ص 110-112.

(32) أكمل الدين إحسان أوغلو، المصدر السابق ، 350

(33) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw, op. cit., Vol. II, pp. 128-130.

(34) ياسين شهاب شكري، ولاية بغداد: دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصادية (1872-1909) (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1994، ص 85-88.

(35) إبراهيم خليل العلاف، "إيرادات ومصروفات إدارة البريد والتلغراف (البرق) في العراق في العهد العثماني (1898-1907)"، دراسة مرجعية تستند لبيانات السالنامات ، ص 12-15.

(36) ياسين شهاب شكري، المصدر السابق، ص 92-95.

(37) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج 8 ،بغداد، شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1956،ص 114-117.

(38) عبد الله الفياض، تاريخ العراق الحديث ،بغداد، مطبعة أسعد، 1970،ص 145-148.

(39) ناهدة حسين علي، العراق بين عامي 1845-1857: دراسة تاريخية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بغداد، 1996،ص 78-82.

(40) محمد حرب، "السالنامة العثمانية وأهميتها في بحوث الخليج والجزيرة العربية"، دراسة بيبليوغرافية ووثائقية، ص 34-38.

(41) فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، المصدر السابق، ص 155-158.

(42) Kemal Karpat, Ottoman Population, 1830-1914: Demographic and Social Characteristics (Madison: University of Wisconsin Press, 1985), pp. 90-94.

(43) فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية، المصدر السابق، ص 122-125.

(44) محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، المصدر السابق، ص 160-163.

(45) Erik Jan Zürcher, op. cit., pp. 85-88.

(46) عبد العزيز سليمان نوار، المصدر السابق، ص 240-244.

(47) فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، المصدر السابق، ص 168-170.

(48) Carter V. Findley, op. cit., pp. 240-242.

(49) Suraiya Faroqhi, op. cit., pp. 130-133.

(50) محمد عدنان البخيت، المصدر السابق، ص 175-178.

(51) فاضل بيات، المصدر السابق، ص 180.

(52) Stanford J. Shaw and Ezel Kural Shaw, op. cit., Vol. II, pp. 135-138.

(53) Carter V. Findley, op. cit., pp. 250-253.

(54) فردوس عبد الرحمن كريم اللامي، الحياة الاجتماعية في بغداد (1831-1917) (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة بغداد، 2002،ص 150-154.

(55) ياسين شهاب شكري، المصدر السابق، ص 110-113.

(56) Donald Quataert, op. cit., pp. 75-78.

(57) عبد الكريم رافق، المصدر السابق، ص 260-264.

(58) ياسين شهاب شكري، المصدر السابق، ص 118-120.

(59) إبراهيم خليل العلاف، المصدر السابق، ص 22–25.

(60) ياسين شهاب شكري، المصدر السابق، ص 125–128.

(61) أكمل الدين إحسان أوغلو ، المصدر السابق، ص 260.

(62) فردوس عبد الرحمن كريم اللامي، المصدر السابق، ص 165–168.

(63) محمد عصفور سلمان، المصدر السابق، ص 145–148.

(64) فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، المصدر السابق، ص 192–195.

**قائمة المصادر والمراجع :**

**أولاً: الكتب العربية والمترجمة**


1. اكمل الدين إحسان أوغلو،الدولة العثمانية، تاريخها وحضارتها ، ترجمة: صالح سعداوي، ج١، إسطنبول، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (أرسيكا)، ١٩٩٩.

2. محمد عدنان البخيت ، دراسات في تاريخ بلاد الشام والإدارة العثمانية ، عمان ،دار الإشراق، ١٩٩٠.

3. فاضل بيات، البلاد العربية في الوثائق العثمانية ، بيروت، دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٥.

4. فاضل بيات،دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني: رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، بيروت ، دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٣.

5. محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة ، القاهرة، دار القلم، ١٩٨٩.

6. عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون (١٥١٦–١٩١٦)، دمشق، مكتبة أطلس، ١٩٧٤.

7. عباس العزاوي،تاريخ العراق بين احتلالين، ج٨، بغداد، شركة التجارة والطباعة المحدودة، ١٩٥٦.

8. عبد الله الفياض، تاريخ العراق الحديث، بغداد، مطبعة أسعد، ١٩٧٠.


**ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية**


1. فردوس عبد الرحمن كريم اللامي، الحياة الاجتماعية في بغداد (١٨٣١–١٩١٧) ، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

2.محمد عصفورسلمان ، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها على المشرق العربي (١٨٣٩-١٩٠٨). أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

3. ياسين عبد الوهاب شكري، ولاية بغداد: دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصادية (١٨٧٢-١٩٠٩)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٤.

4. ناهدة حسين علي، العراق بين عامي ١٨٤٥-١٨٥٧: دراسة تاريخية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦.

**ثالثاً: البحوث والمقالات في الدوريات العلمية:**

1. إبراهيم خليل احمد ، "السالنامات العثمانية وأهميتها في دراسة تاريخ العرب الحديث"، مجلة دراسات تاريخية، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٤، (١٩٩٩).

2.إبراهيم خليل العلاف، "إيرادات ومصروفات إدارة البريد والتلغراف (البرق) في العراق في العهد العثماني (١٨٩٨-١٩٠٧)" دراسة مرجعية تستند لبيانات السالنامات العثمانية، الموصل، ٢٠٠٢.

3. جاوان حسين فيض الله، "حرب القرم ١٨٥٣-١٨٥٦"، مجلة جامعة جيهان-أربيل العلمية، المجلد (١)، العدد (٢)، آب ٢٠١٧، ص ٩١-٩٥.

4. محمد حرب،"السالنامة العثمانية وأهميتها في بحوث الخليج والجزيرة العربية"، دراسات بيبليوغرافية ووثائقية، القاهرة، ١٩٩٥.

**رابعاً: المراجع باللغة الأجنبية:**

1-Davison, Roderic H. Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876, Princeton: Princeton University Press, 1963

2-Faroqhi, Suraiya. Approaching Ottoman History: An Introduction to the Sources. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

3-Findley, Carter V. Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte, 1789-1922,Princeton: Princeton University Press, 1980

4-Karpat, Kemal. Ottoman Population, 1830-1914: Demographic and Social Characteristics. Madison: University of Wisconsin Press, 1985.

5-Quataert, Donald. The Ottoman Empire, 1700-1922. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

6-Shaw, Stanford J., and Ezel Kural Shaw. History of the Ottoman Empire and Modern Turkey: Volume II: Reform, Revolution, and Republic, The Rise of Modern Turkey 1808-1975, Cambridge: Cambridge University Press, 1977.

7-Zürcher, Erik Jan. Turkey: A Modern History. London: I.B. Tauris, 2004